بسم الله الرحمن الرحيم

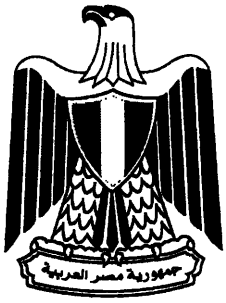

جمهورية مصر العربية

لجنة الخمسين

لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية

الاجتماع الأربعون

المعقود صباح يوم الأحد

١٧ من محرم ١٤٣٣ هـ، الموافق ٢٠ من نوفمبر سنة ٢٠١٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

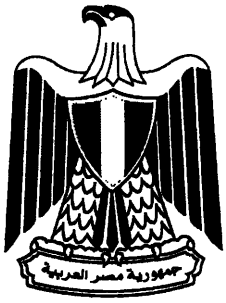

جمهورية مصر العربية

لجنة الخمسين

لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية

الاجتماع الأربعون

المعقود صباح يوم الأحد

١٧ من محرم ١٤٣٣ هـ، الموافق ٢٠ من نوفمبر سنة ٢٠١٣م

اجتمعت لجنة الخمسين لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية الساعة الثانية عشرة ظهراً برئاسة السيد الأستاذ عمرو موسى ، وقد حضر الاجتماع من السادة أعضاء اللجنة عدد (٤٨) عضواً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

بسم الله الرحمن الرحيم

نفتتح الجلسة ونبدأ النقاش من حيث انتهينا .

السادة الأعضاء ،وزع على حضراتكم جدول أعمال الاجتماع (الأربعون) متضمنا الآتى :

أولاً : استكمال المواد التى تم التوافق عليها بين لجنة الصياغة ولجنة نظام الحكم والسلطات العامة ، والتصويت عليها .

ثانياً : ما يستجد من أعمال .

هل هناك أى ملاحظات ؟

(لا ملاحظات)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

إذن ، اعتمد الجدول .

تذكرون حضراتكم أنه بالأمس أجزنا أو اعتمدنا مادة وهى "تنظم الانتخابات البرلمانية التالية لنفاذ هذا الدستور بقرار بقانون وفقاً لنظام الانتخاب الفردى أو القائمة أو بالخلط بينهما وفقاً لأى نسبة يقررها" ثم كان مطروحاً معه ونحن أجلناه إلى اليوم، مشروع مادة قدمته الدكتورة هدى الصدة وهو "يكفل المشرع فى القانون المنظم للانتخابات النيابية التالية للعمل بهذا الدستور مراعاة تمثيل النساء بنسبة ٢٠٪ والمسيحيين بنسبة ١٠٪ والعمال والفلاحين بنسبة ٢٠٪"

هذا هو ما سيعرض اليوم، نظراً لضيق الوقت، وأن يكون لكل واحد له الحق فى الحديث مفضلا ذلك فى إطار مرة واحدة.

السيد الدكتور محمد أبو الغار:

توجد نقطتان نظام ، النقطة الأولى، خاصة بالقرار الذى اتخذ أمس، وبالطبع نحن نحترم رأى المجموعة والتصويت، إنما من غير المنطقى أن نجلس أربع ساعات ونصف الساعة نناقش موضعا، ويتقدم فيه مجموعة كبيرة باقتراحات متعددة وبعد هذه المناقشة الطويلة لجميع الاقتراحات يقدم اقتراح فى آخر خمس دقائق ويتم التصويت عليه ودون التصويت على كل الاقتراحات السابقة، وهذا مخالف للقواعد والأعراف، هذه أول نقطة نظام.

النقطة الثانية، نحن نريد مثلما أثير أمس ، المواد التى تمت التصويت عليها دون توافق، والتى فيها أرقام ووجدناها موجودة لدى الدكتور وجدى، وسيأخذ الدكتور عبد الجليل اليوم صورة منها وأرجو توزيعها على الأعضاء، المواد التى تمت الموافقة عليها بنسبة أقل من ٧٥٪ مجموعة مواد أقل من ٢٠ مادة، هذه المواد لابد أن نعرف هذه المواد ماذا سنفعل فيها.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

هذا هو نص النقاش الخاص بأمس.

السيد الدكتور محمد أبو الغار:

هذه المواد غير معروفة ولا أحد يعرفها والأمين العام لا يعرفها والأمين المساعد كذلك لا يعرفها، فأنا اليوم سألت الدكتور وجدى فوجدها عنده وسيعطى صورة منها للدكتور عبد الجليل، نرجو أن رئيس الجلسة يأمر بتوزيعها على الجميع ويتم الاتفاق اليوم على ميعاد لكى نرى كيفية حل هذه المشكلة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

ما هى المشكلة يا دكتور أبو الغار؟

السيد الدكتور محمد أبو الغار:

إن اللائحة تقول إن الاتفاق على أى قرار بـــ ٧٥٪.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

نحن اتفقنا على التصويت التأشيرى إقامة للتفاهم والتوافق حول هذه المواد.

السيد الدكتور محمد أبو الغار:

لا، نحن اتفقنا على أن هناك مواد تم الاتفاق عليها بالتوافق، وهى معناها أنها أكثر من ٧٥٪، التصويت التأشيرى الذى لم يصل إلى ٧٥٪، اتفقنا على أننا سنراجع هذه المواد ونتفق عليها لاحقاً، هذا هو الاتفاق الذى تم، وهذه المواد أقل من ٢٠ مادة ونرجو أن يتم توزيعها على الجميع ويتم الاتفاق على كيفية التصرف فيها.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

وهو كذلك.

السيد الدكتور محمد غنيم:

بالإضافة إلى ملاحظة الدكتور أبو الغار من الممكن ألا يكونوا ٢٠ مادة فقط، ولكن أيضاً نحن نريد أن نرى فى جدول رأى لجنة الخبراء، لأنه لابد أن نرى فى جدول ما انتهى إليه هذا المجلس أو هذه اللجنة وفى المقابل أية تغيرات صنعتها أو اقترحتها لجنة الخبراء، من الممكن سيادتك توافق عليها ومن أن الممكن أن تكون هناك إضافات موضوعية نتفق عليها أيضاً لأن الوقت أصبح محدوداً، وأنا أقترح أيضاً اقتراح المهندس أن يتم عمل توقيت لنا باليوم والساعة حتى نكون على علم بكيفية عملنا، لكى لا نأتى فى النهاية نتسرع ولا نستطيع أن نناقش هذه المواد الخلافية أو الاقتراحات المخالفة التى تأتى من لجنة الخبراء فى وقت ضيق، ولا نستطيع مناقشتها جيداً، وشكراً.

السيد الدكتور طلعت عبد القوى:

سيادة الرئيس.

بالأمس ليلاً قدر لى أن أشاهد برامجاً تلفزيونية، وأحد البرامج كان خاص بعمرو أديب وكان فيه الأستاذ الدكتور عبدالله النجار ومعه دكتور محامى تعرضا بشكل واضح لقصة الـ٦٠ يوماً، وقام بعمل مداخلة الدكتور أحمد الصاوى أستاذ فى كلية حقوق، ويؤكدون أنه توجد قضية يوم ١٠ ديسمبر أو

قضايا وما شابه ذلك وحدث جدل ونقاش ساخن جداً، وبدأ حدوث نوع من أنواع التشكيك فى العمل الذى نقوم به بشكل أو بآخر، لدرجة أن الدكتور عبد الله النجار قال له إن رئيس جامعة القاهرة أستاذ جامعى وموجود فى اللجنة كيف تخرج أشياء وتكون غير قانونية، فهذا الموضوع أرجو أن نفكر فى حسمه لكى نكون مطمئنين ولا تحدث بلبلة فى الرأى العام، هذا أولاً.

ثانياً، أيضاً تابعت برنامجاً كان فيه الدكتور أحمد خيرى ونقيب الفلاحين والأستاذ عبد الفتاح إبراهيم ، وأيضاً حدثت مداخلة والأستاذ خالد يوسف قام بمداخلة مضادة عن قضية العمال والفلاحين، فأرجو أن النقاط الخلافية التى مازال فيها كلام لا نخرج إلى الإعلام ونتحدث فيها بشكل أو بآخر قبل أن تحسم لكى لا تحدث بلبلة مع الرأى العام، فأرجو أنه طالما مازالت المسائل لم تحسم ولم ننته لصيغة معينة لا يتم تداولها فى أجهزة الإعلام حتى لا تحدث بلبلة ونقول كلاماً وبعد ذلك يقولون نحن رجعنا فى كلامنا، كل ما نقوم به طالما لا توجد مسودة نهائية فأنا أعتقد كل شىء (رايح جاى) غير مستقر، وخاصة مثلما قيل الآن إن المواد الخلافية أعتقد تحتاج مثلما قيل أمس وليتنا نفعل ذلك إلى عمل مجموعة (group) صغير ، للقدرة على حسم هذه القضايا بشكل قوى، وهى ليست بكثيرة حوالى ١٧ مادة أو أكثر أو أقل، مجموعة عمل تبدأ من الآن لكى نحسم ما ينتهون إليه ويعرض ونقلل من الكلام مع الإعلام حتى نصل إلى صيغة معينة لكى لا تحدث بلبلة فى الرأى العام.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

أرى أن هناك تعليقات أكثر فى نفس هذا السياق يا دكتورة عزة، أنا أريد أن أتحدث فى شىء، بالأمس يا دكتور طلعت قلت اتصالا باقتراح كان قد قدمه الدكتور خيرى عبد الدايم أن هناك مواد فعلاً تتطلب مناظرة ونعطى لها وقتها المناسب وليس وقتاً طويلاً، لأنه ليس من بيننا من يريد أن يعطل الأمر، نحن نريد أن نساعد ونمشى وهذا مقرر، وفى هذا الصدد أنا أطلب من السيد الأمين العام إعداد هذه المواد التى تحدث عنها الدكتور أبو الغار والدكتور خيرى عبد الدايم والتى تحدث عنها الآن الدكتور طلعت عبد القوى لكى تكون جاهزة غداً صباحاً، وإذا كانت ليلاً فسيكون أفضل من أجل توزيعها، هذا أولاً.

ثانياً، موضوع المراجعة، وهى اللجنة التى راجعت المواد والتى تكلم عنها الدكتور غنيم وهذا من حق الأعضاء كلهم أن يكون لديهم هذه المواد لكى يطلعوا على رأى لجنة الخبراء، إنما أرجو يا دكتور غنيم أن نكون متفقين، هذا ليس لفتح باب النقاش كله من بدايته إلى نهايته فى هذه الأمور، أى سنفعله ولدينا العزم على أن نأخذ ما يفيد وما قد يضيف إلى هذه المواد أو يصلح من صياغتها وليس للمناقشة فيها من جديد، لأنه بكل صراحة لا يوجد وقت.

السيد الدكتور محمد غنيم:

لا نناقش إلا المواد التى بها خلافات فقط.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

توجد مواد كثيرة فيها خلافات.

السيد الدكتور محمد غنيم:

ليس عمل لجنة عامة وإنما عمل لجينات منتقاة هذا ما كنت أريد قوله.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

هذا لا يمنع أن مقررى اللجان المعينين والمنتخبين سيكون لهم توصيات معينة فيما يتعلق بهذه المواد.

السيد الدكتور محمد غنيم:

هذه لجينات وليست طرحاً على اللجنة بشكلها الكامل.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

إذا أحببت أن تسميها لجينة، إنما هذه اسمها اللجان الفرعية، الموضوعات التى أحيلت إليها أبواب الدستور، والتى تابعتها واشتركوا فى المناقشة مع لجنة الخبراء وغيرها، إنما المستند سيكون عندك وهذا طلبك، إنما المقرر سيقدم هذا.

السيد الدكتور محمد غنيم:

أنا أقصد أن أقول إنه لابد أننا نعلم برأى الخبراء، شكراً سيادة الرئيس، ونحن منتظرون.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

بالطبع، هذا من حق الجميع، لكى تكون مرتاحاً ويكون الكل مرتاحاً لأنه حق الجميع.

الموضوع الثالث الذى ذكر من أربعة، وهو موضع الإعلام، فعلاً الإعلام أصبح يناقش أموراً ويطرح أموراً فى الحقيقة غير دقيقة، ومع الأسف أن نطلب من أحد ألا يخرج إلى الإعلام ويكون من الصعب نسبياً الاستجابة إلى هذا ما لم يقرر العضو نفسه أن يمتنع عن الإعلام لأسباب معينة مثلما أمتنعت أنا عن ذلك حتى نهاية المناقشة أو انتهاء عمل اللجنة ، وهنا توجد فرصة عظيمة لنقول أين أخطأ الناس فى أن يضعوا على عاتق اللجنة أموراً لم تقررها ولم تبحثها أو محاولة حصار اللجنة أو مثلما حدث من عدة أيام من سباب وليس نقداً، النقد معقول ومقبول ومطلوب، إنما الاتهامات لغة ثقيلة بالنسبة لبعض أعضاء اللجنة أو للجنة فى ذاتها، إنما هذه ثمة المرحلة التى نحن فيها، وعلينا مع الأسف الشديد أن نتقبل هذا المستوى من التحامل على اللجنة من منطلقات معلومات غير صحيحة، معلومات غير منضبطة، وهذا جزء من الثمن الذى ندفعه.

رابعاً، ما سنقوم بفعله اليوم، بالأمس هناك قرار اتخذ بناء على اقتراح من بعض الأعضاء بإحالة الانتخابات وتنظيمها – البرلمانية – إلى قرار بقانون، بالطبع هذا الموضوع متصل أيضاً بأمرين:

الأمر الأول، موضوع النسبية أو الكوتة التى ألغيت وهى نسبة العمال والفلاحين، وهذا قرار فى الحقيقة مهم، إنما كان مرتبطاً بقرار يتعلق بالتمييز الإيجابى أو نسب معينة، وهذا ما سنعمل عليه الآن، من منطلق مشروع مادة أو اقتراح قدمته الدكتورة هدى الصدة والذى قرأته منذ قليل ، وأرجو أن ندخل فى هذا النقاش فورا كذلك فى مشاورات هذا الصباح . أقترح بعض الزملاء أن ننقل إلى رئيس الجمهورية مع مشروع الدستور بمذكرة الاقتراحات التى قدمت فيما يتعلق بنسب الانتخاب الفردى أو القائمة أو المختلط ونقول إنه توجد ٤ أو ٥ أو ٦ اقتراحات قد قدمت من عدد من زملائنا وهم الدكتور محمد أبو الغار ، والأستاذ ضياء رشوان ، والأستاذ سامح عاشور ، والدكتور طلعت عبدالقوى، والدكتور عبدالجليل مصطفى ، ومن يتقدم لابد أن نضع الرئيس فى الصورة أو الرئاسة أو الدولة فى الصورة بأن نقول "ونحن نحيل إليك مقترح القرار بقانون فى هذا الشأن، أود أن أذكر مقترحات قد تنير

الطريق وقد تساعد فيما يتعلق بهذه المادة أو هذا الموضوع ، خطاب رسمى أوقعه باسم اللجنة وأرسله إلى الرئيس .

السيد الدكتور خيرى عبدالدايم :

سيادة الرئيس ، أنا أحب أن أذكرك أنه بالأمس المادة التى تذكرها سيادتك مررت بـــ ٢٠ صوتا ولم تحصل على ٣٨ صوتا الخاصة بـــ٧٥٪ ولم تحصل على ٣٣ صوتا الخاصة بـــ٦٦٪ أى الثلثين ولم تحصل على ٢٦ صوتا الخاصة بالنصف+١ والرئيس يرجح كفه فلابد أن تعود إلى التصويت مرة أخرى قبل أن تتخذ سيادتك هذه الإجراءات لأنه من الممكن أن تسقط فى التصويت الثانى .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

تريد التصويت مرة أخرى أين ؟ الآن .

السيد الدكتور خيرى عبدالدايم :

لا ، إذا اتفقنا ستصبح المواد ٢٠ مادة وليس ١٩، سنقوم بالتصويت عليها مرة أخرى من الخمسين .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

لا ، نحن اتفقنا أولا أنكم ستجلسون كلجنة وترون كيفية التوصل إلى توافق ، وإذا لم يحدث بالنسبة لأى عدد من هذه المواد العشرين، هنا سنضعها للتصويت أليس هذا اتفاق الأمس؟ بناءً على اقتراحك أنت.

السيد الدكتور خيرى عبدالدايم:

لا، لا يمكن أنا شخصياً أن أتوافق على أن أوافق على أن اللجنة تتنازل عن حقها فى أنها تقوم بعمل شىء من أجل غضب بعض الناس. كل المواد الناس ستغضب منها، لن نرضى كل الناس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

يا دكتور، الموضوع ليس غضب أحد أو مجموعة، نحن نبحث عما يجب أن تكون عليه المواد، إذا نجحنا فى أن نصل إلى توافق آراء على عدد من المواد المتنازع عليها ، وإذا لم ننجح ستوضع للتصويت بالطبع.

السيد الدكتور خيرى عبدالدايم:

لم ننقل الأمر إلى رئيس الجمهورية قبل حسم الأمر هنا لأنه مازال لم يحسم...

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

أى أنك تشكك فى مشروعية قرار أمس بل فى مشروعية قرارات كثيرة؟ أنت تريد فتح الباب من البداية، إذا أردت أن تفتح الباب مرة أخرى لكل هذا سآخذ تصويتاً فى اللجنة، أنت تريد أن تفتح كل شىء مرة أخرى ، وهذا كلام خاطىء.

السيد الدكتور خيرى عبدالدايم:

لا يا سيادة الرئيس، العشرون الذين تم التصويت عليهم فقط، وهذه إحدى المواد التى تضم إليهم.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

أنت بالأمس كان اقتراحك يا دكتور خيرى أن نشكل لجنة لدراسة هذه الموضوعات وتحاول المناقشة ، لربما كان هناك بعض التشديد أو بعض الحذف أو بعض الإضافة المقبولة من الجميع وإعدادها للعرض على اللجنة، ولذلك أنا اعتمدت على اقتراحك بالأمس، وأن هناك بالطبع نتيجة للنقاش وإنه ربما مادة أو اثنتين أو عشرة أو غيره لا يتم عليها التوافق، هنا من واجب أى فرد بداهة –المسائل واضحة تماماً ، إذا لم يحدث اتفاق نضعه للتصويت أمام الجمعية العامة للجنة، هذه مسألة لا توجد فيها مشكلة أبداً.

السيد الدكتور خيرى عبدالدايم:

أنا قلت لسيادتك إنه من الأفضل أن تتم هذه المراجعة هنا فى لجنة الخمسين، لأن الذى يتوافق عليه...

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

هذا ما نقوله، تجهزون هذا لكى نتفق عليه فى لجنة الخمسين، هذا ينطبق على أى قرار آخر، بدلاً من ٢٠ مادة تكون ٢٢ مادة يتم تقسيمهم ، نحن هنا نعمل من منطلق حسن النية، وأرجو أن يكون هذا لدى الجميع، نحن نريد أن ننجح، هذه اللجنة تريد أن تنتج دستوراً، لن نستمر فى مناقشة ما هو واضح جداً، الخلاف يحسم بالتصويت، لا أحد لديه مصلحة أبداً فى أن يفرض مادة ولن يقدر على فرض مادة على الآخرين، والتصويت الأخير سيكون علناً والحجة أمامها حجة فى كل الموضوعات الرئيسية وغير الرئيسية، لعل الرأى العام يفهم بالضبط من يقف وأين .

السيد الدكتور السيد البدوى:

فى الحقيقة وأنت تعلم مدى حبى وتقديرى لسيادتك ، وهذه مسالة يعلمها الجميع، لكن فى الحقيقة التصويت بالأمس لا أطعن فى مشروعيته ، ولكن على الأقل طريقة طرح التصويت لم تكن هى الطريقة التى من وجهة نظرى أرى أنها طرحت بشكل لا يجب أن تطرح به، أنا شاهد على بعض الأمور وكلها بحسن نية خارج اللجنة أو داخل اللجنة، والجميع يبغى مصلحة هذا الوطن ولكل رأى ، من يرى أن مصلحة هذا الوطن فيما ندعوا إليه ، وقد يرى بعض من خارج هذه اللجنة أن مصلحة هذا الوطن والأمن والاستقرار يقتضى كذا على المدى القصير (**short run**) وهكذا ، كان التصويت والجدال يثور حول فردى أو قائمة أو مختلط ، والله لو أتى التصويت بالأغلبية للفردى كنا سنرحب ترحيباً كبيراً بالفردى، مسألة أن نتخلى عن واجبنا كلجنة تأسيسية ونترك هذا الأمر للحكومة أو لفرد أو لعدة أفراد فى الحقيقة هذا هو تخلى عن مسئوليتنا ، المشروعية الدستورية التى تحدث عنها الدكتور جابر نصار بالأمس نحن نتحدث عن قرار سياسى وليس عن مشروعية إذا كان من حق الرئيس ، من حق الرئيس اليوم أن يضع إعلاناً دستورياً يلغى مجلس النواب وكل شئ ، من حقه بموجب التفويض ، جلس معى وجلس مع العديد منا شخصية وطنية عظيمة أقدرها ، وهى مدنية وليست عسكرية تدفع بنا فى اتجاه أن

نترك إقناعاً وليس ضغطاً – أن نترك القانون للرئيس، وجلست معى شخصياً وجلست مع تمرد فى نفس اليوم الذى كنت جالساً فيه.

السيد الأستاذ عمرو صلاح (المقرر المساعد للجنة الحقوق والحريات) :

من هذه الشخصية؟

السيد الدكتور السيد البدوى":

شخصية مدنية، عندما يأتى محمود بدر سيقول لك.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام) :

سيادتك تقول : من ؟ لأنه لم يجلس معى.

السيد الدكتور السيد البدوى :

الدكتور كمال الجزورى، أنا قلت لا يوجد تأثير على أحد، ولم أقل أحد أثر على أحد ، وقلت إنه جلس معى شخصياً ، الدكتور كمال الجزورى جلس معى وجلس مع كل القوى السياسية ومع التيار الشعبى ومع الدكتور محمد أبو الغار ومع تمرد ومع كل الناس ، يرى أن من مصلحة مصر، قال لى أنت والدكتور محمد أبو الغار الوحيدون الذين ترفضون، هكذا الاقتراح ولا أعرف أنه جلس معك أم لا؟ قال تحديداً هذا الكلام أنت والدكتور محمد أبو الغار فقط ممن جلست معهم ترفضون هذا الاقتراح، الرجل قد تحدث بحسن نية ولكن أنا أطرح الأمور ، والدكتور كمال الجزورى أنا قلت أحترمه وأقدره، ولم أقل أنه فى السلطة وقلت خارج السلطة التنفيذية وقلت رجلاً مدنياً، فالمسألة لا تستدعى الغضب وبالتالى أنا طرحت بالأمس أو التصويت تم بـــ ٢٠ عضواً ، وأنا كنت قد تقدمت لسيادتك باقتراح بأنه كان هناك خلاف بين فردى أو قائمة أو مختلط لو أخذت الأغلبية بالفردى فليكن أنا قد أكون . وتأذنون لى جميعاً أنا لا أريد أن أسئ أو أسبب إزعاجاً ، ولكن قد أكون حساساً إلى حد كبير وضميرنا جميعاً أكيد جميعاً لا ينام ، وبالتأكيد كلنا بعد العودة إلى منازلنا ليلاً نجلس نراجع ما قلناه لأننا أمام مسئولية وطنية كبيرة جداً وسنحاسب عليها، فأنا رجل بطبيعتى عندى حساسية مفرطة، فأستسمحكم أن أجمد عضويتى فى هذه اللجنة، لحين العودة إلى الهيئة العليا للحزب، وأؤكد لكم جميعاً أن الوفد سيدعم هذا الدستور دعماً قوياً جداً ولا وسيلة ولا سبيل أمامنا جميعاً إلا الانتهاء من هذا الدستور بأية صورة من الصور،

سندعمه كل الدعم سياسياً وإعلامياً وإعلانياً وكل شيء ، لا سبيل أمامنا إلا أن نوافق على الدستور، وأستأذنك يا عمرو بك أن أجمد حضورى للجلسات لحين الرجوع إلى الهيئة العليا لحزب الوفد، ولكى أريح ضميرى، وأقسم بالله العظيم أن هذه اللجنة جميعها الخمسين عضواً من أنزه وأشرف من رأيت ، وهم قادرون على قيادة مصر بكل كفاءة واقتدار، لكن قد يكون العيب فى تكوينى الشخصى، فأنا رجل بطبيعتى أؤنب نفسى كثيراً فى أشياء أقوم بعملها ولم أستطع أن أنام، وأنا فى الحقيقة لست مستريحاً ومن أجل ذلك أطلب من حضراتكم ذلك، أنا لا أنسحب ولا أستقيل إلا إذا حضراتكم اعتبرتم أن تجميد حضورى فى حكم الاستقالة، وأردتم أن تحلوا محلى العضو الاحتياطى أيضاً سأكون سعيداً بذلك، وأنا أشكركم ، وأشكرك يا عمرو بك جداً وأنت تعلم مدى حبى، وفى النهاية قبل رحيلى أشيد كل الإشادة بإدارتك جداً وبحكمتك وبمقدرتك، وأثبت أن رجال الدولة هم أقدر الناس على إدارة السياسة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً للدكتور السيد البدوى ، أرجو قبل أى تحرك أن تستمع إلىّ، نحن كلنا تقدير أولاً لبعضنا البعض، والخلاف فى الرأى لا يجب أن يؤدى لا إلى انسحاب ولا إلى غضب ولا إلى تجميد ابداً، تحدث إلىّ فى الصباح الدكتور أبو الغار بمثل ما تحدثت به دون الإشارة إلى اللقاءات أو الاجتماعات التى حدثت أمس، والذى تفضلت وأبلغتنا بها، وقبل أن تأتى الجلسة الآن اتفقنا على أن هناك عدداً من المواد تحتاج إلى إعادة نظر من لجنة سوف نشكلها، وأن هذه المواد سوف تجمع اليوم ، والأمين العام سوف يوزعها على الأعضاء، لا مانع من أن يكون من بينها هذه المادة أيضاً، إنما الأمس بالطبع أنا أعرف موقفك وأقدره وأعرف موقف الدكتور أبو الغار وأقدره وأيضاً الأستاذ محمد سامى أحمد، رؤساء الأحزاب فى هذا الشأن أقدر هذا تماماً، إنما رؤيتى وانطباعى المدروس عن النقاش أمس أنه لا إجماع على هذه الطريقة أو هذه الوسيلة أو هذا الأسلوب، إن هناك من يرى أن هناك توافقاً فى الرأى على النظام المختلط، أنا أقول لا يوجد هذا التوافق، هناك من يقول على الفردى، لا يوجد توافق على الفردى، كما لا يوجد توافق على القائمة، هذه رؤيتى كرئيس للجنة ورئيس للاجتماع، وعليه كان لابد من قبول أو طرح عدد من التعديلات، وأنا قد قرأت ثلاثة تعديلات بالأمس على أساس ما هو دورنا فى إقرار النظام إما مختلط وإما فردى وإما قائمة، وليس على تفاصيله، توجد تفاصيل كثيرة جداً قدمت، توجد ثلاث صفحات هنا

قدمت من خالد يوسف بها أشياء مهمة، يوجد تعديل من ضياء، توجد تعديلات كثيرة حوالى أربعة أو خمسة أو ستة ، وأستقر الرأى إلى أن ننقلها إلى رئيس الدولة وفق خطاب رسمى موقع من رئيس اللجنة ، أنه بالإشارة إلى المادة كذا عندما نتفق عليها فى نهايتها ومعها عدد من الاقتراحات تقدم بها عدد من أعضاء اللجنة لتحاول أن تعالج أو تعمل على علاج موضوع الانتخابات والنسب والكوتة ...إلخ، فى الحقيقة إن المصالح كلها مصانة حتى هذه اللحظة، أما أن تعود إلى اللجنة العليا طبعاً لابد أن تعود إلى اللجنة العليا، إنما تعود إليها وتقول إن اللجنة مازالت تناقش، وتوجد المادة كذا، وتوجد مذكرة ستعرض على رئيس الجمهورية بشأن المقترحات المختلفة فى التعامل مع النظام المختلط أو غيره، بعد أن نقرر، وأنا أتكلم مع الدكتور السيد البدوى عن الاجتماع الذى عقده فى حزبه، فلا داعى الآن لتجميد العضوية لأن الموضوع لازال متحركاً، سنسمع وسنناقش الآن مشروع مادة مرتبطة بما نناقشه، فربما يكون فى نهاية الجلسة أو فى نهاية اليوم ما قد تراه سيادتك أن تعرضه على الهيئة العليا –وهذا بالطبع من حقك– ويهمنا نحن أيضاً أن نعرف ما الذى قررته الهيئة العليا لحزب الوفد.

السيد الدكتور السيد البدوى:

عندما أقول إننى أعود للهيئة العليا لا أعود إليها فى نص، فهى لا تملك أن تتحكم فى نص أو تبدى رأيها فى نص إطلاقاً ، ولكننى سأعود إليها فى قرارى الذى اتخذته، والهيئة العليا ترحب بالنظام الفردى فى حالة انتهاء الجمعية التأسيسية وبأى نظام ستستقر عليه، وليس من حقها أن تتدخل فى فرض أو إزاحة نص، لكن على الأقل قرارى الذى سأتخذه لابد وأن أعود إليها فيه حتى لا ألام فى هذا القرار، وبالتالى فإننى أقول لسيادتك إننى أجمد حضورى وليست عضويتى حتى أعود إلى الهيئة العليا.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

مجرد تجميد حضورك فيه إشارة إلى موقف معين، فأنت تستطيع أن تستمع إلى ما هو جار دون أن تشارك إذا أردت، إنما من المصلحة كما أرى أن كل عضو من الخمسين الحاضرين من مصلحته أن يشارك فى بناء توافق الآراء أو فى بناء موقف معين يتعلق بمادة سبق أن ناقشناها أو مطروحة علينا، فأنا أرجوك أن تبقى معنا حاضراً.

السيد الدكتور عبد الجليل مصطفى(مقرر لجنة الصياغة):

إننى أطلب من الدكتور السيد البدوى ألا يقدم على تنفيذ قراره الذى أعلنه علينا الآن، وأنا لا أبحث فى الأسباب التى أوصلته لاتخاذ هذا القرار وإنما نتناول مسألة أخرى، إن هذه اللجنة تقوم بعمل تاريخى متميز وقد بذلنا جهداً عظيماً، ولكن مع الأسف إن الصورة العامة لهذه اللجنة لا تتناسب مطلقاً مع خطورة مهمتها ولا مع ما انجزته بالفعل، وأنا أرى أن هذا الجو لا أريد أن أقول إنه مسموم، ولكنه على الأقل هو جو ظالم لفرصة هذا الدستور فى أن يجد صورته الواقعية الحقيقية أمام الرأى العام والذى نستهدفه فى نهاية المطاف بهذا المنتج الذى أرى أنه ايجابى إلى حد كبير، وإننى أقول إنه مع الأسف، أن الرسائل التى تلقى إلى الرأى العام أو تصل إليه حول هذه اللجنة وحول ظروف عملها وحتى منتجها بعيدة إلى حد كبير عن الحقيقة، وأنا أرجو أننا فى كل ما يصدر عنا أن نراعى هذا الجو الذى يفترض أن نتحامل على أنفسنا حتى نتحمل بعض ما لا يروق لنا أو بعض مما نشعر به من الحساسيات لأن مثل هذه الاعتبارات يجب أن تنحى جانباً أمام الاعتبار الأساسى الذى يتوخى حسن تقديم ما نفعله إلى الرأى العام وتطمينه الذى رأى وسمع ما أقلقه دون مبرر فى كثير من الأحيان، أكرر وأناشد الدكتور السيد البدوى أن يجمد التجميد ، وأن يستمر معنا لأن إسهامه وصوته وعقله وحكمته أمر نحتاجه حتى نهاية عمل هذه اللجنة، وشكراً.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

إننى أؤكد على مسألتين أساسيتين: المسألة الأولى، هى أن الموقف القانونى للجنة ليس عليه أى غبار على الإطلاق، والدعاوى المرفوعة عن اللجنة فى أى مجال من مجالاتها سواء تعلقت بالاحتياطى أو بالمدة لا جدوى منها ولا طائل وفقاً للآليات القانونية، وأن الستين يوماً مدة تنظيمية واللجنة تستطيع أن تمدد أعمالها بعد الستين يوماً، وهذا لن يحدث إن شاء الله، إنما ما أريد أن أقوله أن أغلب الذين يتحدثون فى هذا الأمر هم ليسوا محامين، لا إدارى ولا دستورى، وأنا حقيقة أتعجب من محام مدنى أو جنائى يتحدث فى هذه المسألة، إننى أؤكد للجنة بخبرتى فى هذا المجال أنه ليس هناك أى غبار على موضوع اللجنة ولا إجراءاتها ولم تصدر أحكام ضدها لسبب بسيط ، وهو أن الموقف القانونى للجنة صحيح مائة

بالمائة، وكل الدعاوى التى رفعت ضدها لا تقوم على أى أساس سليم من القانون، والأيام بيننا، هذه هى المسألة.

المسألة الثانية، أنا شخصياً أتسامح فى أى كلام يمس شخصى، وما قيل فى الإعلام عندما تحدث أحد الأشخاص عنى، أنا لست سياسياً ولن أكون ولن أعمل بالسياسة أبداً، وأنا أقول إن أرائى هنا أو انحيازاتى نابعة من قناعتى الشخصية ، وقد أبدأ برأى معين وانتهى إلى الاقتناع برأى آخر، ولذلك فقد أردت أن أثبت ذلك بالنسبة لى، ليس لى موقف ضد أحد ولا من أحد ولم أجلس مع أحد ولا أسمع لأحد باعتبارى عضواً فى لجنة الخمسين على الإطلاق، وإننى دائماً أقول إن كل ما يصدر عن لجنة الخمسين يجب أن يناقش فى لجنة الخمسين، هذا كلام قلته أمام الجميع، وأتمنى التوفيق لهذه اللجنة وأن تصل إلى بر الأمان، ويبقى أن التاريخ سوف يسجل الموقف الذى يتخذه كل منا فى لحظة معينة وفى وقت معين سوف يحكم عليه التاريخ أيا كان هذا الموقف فذلك أمر ملك لمن يقرأ ومن يسمع ومن يسجل، وشكراً.

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى الاقتراحات):

سيادة الرئيس، يجب أن أذكر نفسى والسادة الأعضاء وكذلك الدكتور السيد البدوى أن ثورة ٣٠ يونية باعتبارها من مراحل ثورة ٢٥ يناير قامت بشراكة وطنية كبيرة وعريضة جداً، والحقيقة كان حزب الوفد جزءاً كبيراً جداً من الحراك الدافع نحو هذه الثورة وكان جزءاً لا يتجزأ من مكوناتها، وكان له دور فى انجاح دور جبهة الانقاذ كحزب وكشريك فاعل فيها، وأيضاً فى دعم الحركات الشعبية والشبابية مثل حركة تمرد وغيرها عندما دخلنا كلنا فى تأييدها ودعمها، ولولا هذه الوحدة وهذه اللحمة ما وصلنا إلى ما وصلنا إليه اليوم، والدكتور السيد البدوى من الواقعيين الذين يدركون أهمية الخطوات السياسية فى اللحظات الحرجة، بمعنى أن مصر اليوم فى لحظات تاريخية حرجة جداً وحساسة وحاسمة جداً، وأن المتربص بأعمال لجنة الخمسين لا يستهدف أن يصل إلى دستور نموذجى ولا إلى تحقيق أهدافه، وإنما يهدف إلى هدم المعبد على رأس كل الثوار وكل من شاركوا فى ٣٠ يونية،وأنه ينتهز أية فرصة لينفذ لها سواء من عمال وفلاحين أو من محامين أو من قضاة لأجل إشعال نيران تؤجج الشارع ليس ضد الدستور فى ذاته أو لجنة الخمسين فى ذاتها، ولكن لكى لا نصل إلى نتيجة شعبية، فلنتخيل أن الشعب لم يوافق على الدستور فالبلد ستنهار وستضيع بغض النظر عن أن هذا الدستور لصالحى أم لا؟حزبى أنا أم لا؟ يؤيدنى أم

لا يؤيدنى؟ لكن فى النهاية إذا ضاعت منا هذه الفرصة لا الوفد ولا الناصرى ولا التجمع ولا المؤتمر ولا المستقل ولا أى أحد سيجد مكاناً فى هذا الوطن مطلقاً،سنعلق على المشانق وسنحاكم فى الشوارع وسنحاكم باسم الدين وسنسحل وستسحل مصر كلها إذا تهاونا فى هذه الفرصة أو فى هذه المرحلة التاريخية،لا ينفع للشركاء الرئيسيين فى القضايا التاريخية الكبرى أن يتوافقوا عند نقاط حتى وإن كانت نقاط سياسية محورية تمثل لديهم مبادئ، فأنا حزبى من أنصار الخمسين بالمائة عمال وفلاحين ،لكن لا يمكن أن أقف عند حد أن مجرد رفض هذا التوجه يعنى أن أخرج من هذا التجمع لأن الأغلبية رأت ذلك، فنحن قبلنا بعض بمجرد الإعلان عن هذه الأسماء وعندما قرأنا وجدنا ميزة هذه اللجنة أنه لا يوجد فيها من يملك توجيها ولا تياراً بعينه يستطيع أن يتحرك، فقد رأيت فى التصويت على محتوى نسبة الخمسين بالمائة من الناصريين ، من هم ضدها ومن اليمين من هو مع وجود مرحلة انتقالية ، فقد رأينا كل هذه المتناقضات لكنه تعبير صحى وطبيعى عن المحتوى الشعبى الموجود باللجنة ، أنا أقول للدكتور السيد البدوى وهو ابن المدرسة الوطنية لحزب الوفد، مدرسة التفاوض والمفاوضات وليست مدرسة الانسحاب، فالوفد فى تاريخه كله لم يكن ينسحب والذى كان ينسحب هو الحزب الوطنى قائلاً: لن أكمل، فحزب الوفد صيغ ضده دستور عام ١٩٢٣ لكنه دخل الانتخابات وفاز باكتساح برئاسة سعد زغلول بأغلبية مقاعد البرلمان فى ذلك الوقت وتم حل البرلمان فى نفس اليوم، وفى نفس اليوم انعقد بالرغم من ذلك فى ميدان الأوبرا فى الشارع حتى يجمع البرلمان الموجود، فحزب الوفد ليست من صفاته الانسحاب، وحزب الوفد الذى استمر فى التفاوض حتى مع المحتل وقبل ووقع على معاهدة عام ١٩٣٦، وهى لا تمثل محتوى وطنياً كاملاً بعقيدته الوطنية ولكنه قبل أنصاف الحلول ليتجاوز مرحلة ما فى الصراع مع الاستعمار وعندما حانت الفرصة بعد ذلك فى الأربعينيات قرر مصطفى النحاس إلغاءها حيث قال: من أجل مصر وقعت معاهدة ١٩٣٦، ومن أجل مصر أنا ألغى معاهدة ١٩٣٦، حزب الوفد هو الذى قبل أن يشكل حكومة وفدية رفضاً لفكرة الحكومة الائتلافية التى عرضها الملك وهدد الانجليز بالنزول إلى مصر واحتلالها فقبل بنصف حل من أجل أن ينقذ مصر من الاحتلال، لا يمكن لأحد منا أن يقول إن هذا الكلام يمكن أن يؤثر على وطنية حزب الوفد ، فلا تخرج عن محتوى وفدك وتاريخك، وبالتالى فلابد أن تحسب أن تاريخك قد بدأ بسعد زغلول ومصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين واليوم السيد البدوى

هو الموجود، لا يصح أن يقول السيد البدوى إنه سيعود للهيئة العليا، عد كما تريد، لكن إياك أن تسجل بصوتك أو بقرارك أنك جمدت عضويتك فى لجنة الخمسين التى تمر فى خارطة الطريق، التى تمر بأصعب أزمة فى تاريخ مصر فى أن ذلك ممكن أن يؤثر فى الشارع حتى وإن كان بنسبة واحد فى المليون، إياك وأن يسجل هذا الكلام عليك أو على تاريخك الوطنى الذى نعتز به،ولذلك فإننى أطلب محو كل العبارات والإشارات على التجميد التى وردت فى خطاب الدكتور السيد البدوى وحتى فى كلام الدكتور عبد الجليل مصطفى وكلامى، لأنه فى النهاية كل شىء قابل للحوار، أنت رجل مفاوض ومحاور وقدم طلباً ثانياً ونتحاور ونختلف وننهزم فى النهاية لا يمكن أن نفرط فى مصر ولا فى خارطة الطريق ولا فى لجنة الخمسين، وشكراً.

السيد الأستاذ خالد يوسف:

أغنانى الأستاذ سامح عاشور عن الكثير، لكنه نسى شيئاً صغيراً جداً وهو أن سعد باشا زغلول عندما دخل الانتخابات بعد دستور ١٩٢٣ قال: نحن ندخل الانتخابات على دستور نريد أن نسقطه، فلقد دخل بناء على هذا الدستور وقال سنسقطه، وأريد أن أشهد شهادة حق، أنا لم تكن لدى معرفة قريبة بالدكتور السيد البدوى عن قرب ولدى موقف متحفظ من حزب الوفد منذ زمن باعتبار أن أدبياتى وأبجدياتى ناصرية ، لكننى اقتربت منه ومن تجربة حزب الوفد منذ يوم ٢٥ يناير وليس ٢٨ يناير، وقد كنت مندهشاً لأداء حزب الوفد لأن قناعتى كانت أنه حزب غير ثورى، وأنا أقول الحقيقة وأعتذر لك عن ذلك فقد وجدت أداء ثورياً من الطراز الأول للدكتور السيد البدوى وحزب الوفد ، وعندما كان هذا الوطن على المحك فإذا كان حزب الوفد قد خرج من جبهة الإنقاذ وقرر المشاركة فى الانتخابات بعد الإعلان الدستورى، فأنا فى رأيي أن عقد الأمة كان سينفرط ولا كانت هناك ٣٠ يونية ولا غيرها وبقيت الأوضاع على ما هى عليه، رمانة الميزان للمعارضة المصرية لتيار الإخوان المسلمين أعتقد أنها حزب الوفد، وتكملة لكلام الأستاذ سامح عاشور كلنا نرجوك ونحن نرى أن قرارك ليس فى يدك ولأن أى عضو وخاصة من القامات الكبيرة مثل سيادتك فإذا انسحب من اللجنة فإننى أتصور أنه يدق مسمار فى نعش الوطن لأن قامة كبيرة مثلك وحزب عريض كحزبك عندما يتململ من هذه اللجنة أو من هذا الدستور يعطى انطباعاً فى رأيي قد يحرق الأخضر واليابس لأن هناك من يتربص بهذه اللجنة ،

وأعتقد أن بعضاً منكم قد رأى المشادة التى حدثت على الهواء ، وقد كانت فيها إساءة بالغة للجنة من أحد أعضائها، واتهم اللجنة بأنها تحتقر العمال والفلاحين هذا ما قاله الأستاذ عبد الفتاح بالضبط والدكتور أحمد خيرى كان موجوداً وكان حاضراً على الهواء ، وأنا تداخلت وكنت عنيفاً جداً فى الرد عليه، حيث قال إن هذه اللجنة تحتقر العمال والفلاحين وتزدريهم وهذا يوم أسود فى تاريخ العمال والفلاحين واستمر فى عمل مزايدات، وأنا على الهواء قلت إنها مزايدات وحتى لا أشعل الأمور لم أقل إنها مزايدات رخيصة وأيضاً خشيت أن نصطدم ببعضنا البعض أمام الرأى العام فحاولت أن أتى بحق اللجنة وأطالبه بالتراجع عن تصريحاته وقلت له إذا كان هناك أحد من أعضاء اللجنة يرى أن العمال والفلاحين لا يرقوا لأن يشرعوا أو يراقبوا فهذه وجهة نظر وليست وجهة نظر اللجنة، ولنا أن نختلف لكن لا تقول اللجنة أنها تزدرى العمال والفلاحين وتاريخهم ودخلت فى مشادة كبيرة جداً، وهناك أناس بعدم مسئولية من الممكن أن يورطوا هذا الوطن، لم أقصد سيادتك، فأنا أقصد الأستاذ عبد الفتاح ، وأقصد أيضاً أن أقول هذا الكلام فى المضبطة لأنه غير مسئول أن يقول على هذه اللجنة وأن يدعو المواطنين للتصويت بـــ لا على الدستور وقال كلاماً حقيقة من الممكن أن تكون قد رأيته سيادة الرئيس، فعندما يقول الأستاذ عبد الفتاح هذا الكلام نوجه له اللوم ، لكن بيت الوطنية العريق حزب الوفد وبيت الأمة المفروض يكون غير ذلك.

السيد المهندس محمد سامى أحمد:

يبدو أن المداخلة التى قام بها الدكتور السيد البدوى جنحت بالحوار قليلاً لكنها مهمة جداً ، وأنا أشارك الأستاذ خالد يوسف فى أننى كنت من الناس المتحفظين جداً وأنا أدخل حزب الوفد والتقيت بشخص لم أكن أعرف اسمه حيث وجدته شخصاً هادئ ومنظماً جداً وكنا وقتها نتعامل فى سياق الائتلاف الخاص بالانتخابات عام ٢٠٠٥ على ما أتصور وبعد ذلك عرفت أن اسمه السيد البدوى، وقلت إن هذا نموذج سيغير انطباعى تماماً عن حزب الوفد من خلال هذا السلوك، وأنا أتحفظ تماماً وأشارك الأستاذ سامح عاشور فى أن تشطب من المضبطة على الرغم من أننى قد ذهبت إلى مترلى مقهوراً يوم التصويت على العمال والفلاحين لكننى اعتبرت أن هذه اللجنة هنا هى المرجعية الأولى لى، هناك مرجعية للحزب أعود إليها لكن إعلاء مصلحة الوطن يساوى أن هذه اللجنة هى المرجعية لى، أنا بالفعل

كنت حزيناً لكننى استشعرت أن القرار نابع من قامات أنا أكن لها كل الاحترام والتقدير، أحترم عقلها وتقديرها، فأنا إذا كنت مقتنعاً بمنطق ديمقراطى فإننى سأنزل على إرادة هؤلاء الإخوة وهم جميعهم قامات وشخصيات محترمة، واكتفى بما فى داخلى من حزن ورفض للرد على أى اتصالات من العديد التى لاحقتنى بالتعليق على قرار إلغاء الخمسين بالمائة حيث رفضت الرد عليها تماماً، وأحب أن أضيف إلى ما تفضل به الأستاذ سامح عاشور من أن اللجنة عندها خيار صفرى، فليس لدينا أكثر من خيار، والخيار الصفرى إما أن تنجح اللجنة وتحصل على النسبة اللائقة بتمثيلنا وإما سيكون هناك مسار آخر لوطن لا يعرف مداه إلا الله، لاحظت بالأمس حرق العلم المصرى أمام جامعة الدول العربية وهذا يساوى رسالة هل هناك استعداد لمواجهة هذا الانفلات الذى فيه انتهاك لأبسط قيمنا الوطنية بصرف النظر عن منبعنا سواء كونها ليبرالية أو يسارية، هذا الانتهاك يقابله أن تنجز اللجنة عملها وأنا أشهد وليس من طبيعتى الرياء والنفاق أياً كانت ملاحظاتى على طريقة إدارة بعض الأمور فى الجلسات. أنا أشهد أن رئيس الجلسة مارس أوسع مساحة من الديمقراطية وبوضوح فى حواراته وأتاح للجميع كافة المداخلات، كما أننى استفدت وتعلمت من الحوار من خلال المداخلات التى تفضل بها السادة الأعضاء فى كل المناقشات، ومن خلال قراءاتى للدساتير السابقة وللوضع السياسى أننا من الممكن أن نقدم دستوراً من الممكن أن يكون أفضل دستور فى تاريخ مصر، يتبقى الصبر على بعض فى بعض المواد الخلافية والتى من الممكن أن نعطيها وقتاً أطول ونصل فيها إلى صيغة توافقية تصل بنا إلى أننا نترل بالفعل إلى الناس وندافع عن هذا الدستور، أريد أن أقول لكم أنه فى اجتماع جبهة الانقاذ اتخذ قرار قبل انجاز النصوص فى جبهة الإنقاذ خطة النزول للناس بشأن دفعهم للتصويت على الدستور بـــ نعم وهذا استباق مسئول، استباق وطنى مسئول يقول إنه أياً كانت بعض التحفظات على هذا الدستور لكنه لابد وأن يمر بنسبة لائقة حتى نكمل خارطة الطريق، وشكراً.

السيد الدكتور السيد البدوى:

أنا فى الحقيقة أشكر كل من تكلم وكما قلت سيادتك، إن هذه اللجنة فيها قامات من أعظم ما شاهدته مصر من قامات، ولم يكن اعتراضى على النظام الفردى أو القائمة لكن اعتراضى على تفريط اللجنة فى حق من حقوقها وهو النص الخاص بالتشريع، وأنا أرحب بانتخابات فردية بل على العكس

فداخل حزب الوفد اتجاه يريد الانتخاب بالنظام الفردى، والله داخل حزب الوفد يريدون انتخابات بالنظام الفردى، وأقول لسيادتك أن اعتراضى لم يكن على انتهائها فردى أو قائمة أو مختلط ، ولكن تحفظى على أننا نفرط فى حق من حقوق هذه اللجنة وهى تضع نصاً انتقالياً خاصاً بالانتخابات ونعطيه لغيرنا واللجنة تضم هنا قامات، ولقد بدأنا منذ الآن تجهيز الحملة الإعلانية التى ستطرح لتحث الناس على التصويت بـــ نعم للدستور قبل ما نعرف ما هو الدستور كما قال الأستاذ محمد سامى قال وسندعم هذا الدستور الذى لا يمكن أن يمر بإذن الله إلا بنسبة عالية جداً، وأنا أمام كل ما قيل وأرجو سحب ما قلته من المضبطة.

السيد الدكتور أحمد خيرى:

نحن فى أزمة كبيرة حيث ظهرت صحيفة الدستور وفى الصفحة الأولى وبالبنط العريض كتابة "خيرى وممدوح يبيعان العمال والفلاحين" كل ما أطلبه هو حل هذه الأزمة بشكل منطقى وفقاً لرؤية اللجنة أن يتم تخصيص النسبة التى سنتفق عليها للعمال والفلاحين، بنص انتقالى يكون واضح برسالة أننا لسنا ضد العمال والفلاحين بل أن هناك نصاً انتقالياً والمعارض والمؤيد الاثنان توافقا على كلمة واحدة أنه ستكون هناك مرحلة انتقالية حتى نحذف هذه النسبة من مضابط الدستور نهائياً، وأنا لا أقول تكون هذه النسبة ٥٠٪ بل النسبة التى سنتفق عليها ، وأرجو أن يتم هذا الأمر اليوم لأنه هناك للأسف من استغلوا هذا الموقف ويقومون بدور أبطال قوميين وظهروا فى الإعلام وأعتقد أن كل من الأستاذ خالد يوسف والأستاذ محمد عبد العزيز قد شاهدا ذلك، وكانت هناك مشادة كبيرة جداً على الهواء فى قناة القاهرة والناس، العضو الاحتياطى الأستاذ محمد الدبش قال: الفلاحين قبل العمال سيتربصون بأحمد خيرى، وهذا الكلام مسجل ومن الممكن أن أعرضه على سيادتك ، وأنا لا أخذ هذا الأمر بشكل شخصى وإنما هو رسالة تهديد للدستور بالكامل، أرجوكم أن تقوموا بإرسال رسالة إلى العمال والفلاحين اليوم بأن النسبة يتم تحديدها بقيمة معينة فى نص انتقالى بمفردهم بعيداً عن أى نسب أخرى ،لأن الأستاذ عبد الفتاح إبراهيم تاجر بأن هناك كوتة نص انتقالى مع كل الفئات الأخرى، أى أن الرسالة ليست

موجهة للعمال والفلاحين فهم يقومون بترضيتهم وكفى، فأرجوكم أن تكون هناك حكمة فى اتخاذ هذا القرار.

السيد الأستاذ عمرو صلاح(المقرر المساعد للجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

أنا أعتذر للدكتور السيد البدوى عما بدا منى أنه انفعال.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

لن أعيد ما ذكره زملائى وتكرار شكرنا الذى عبرنا عنه بالتصفيق للدكتور السيد البدوى، فى الحقيقة إن هذه اللجنة هى كل خارطة الطريق، لا يوجد خارج هذه اللجنة شيء، هذه اللجنة هى الدستور، والدستور هو الانتخابات البرلمانية والرئاسية وهو بناء الدولة، فإذا فشلت هذه اللجنة التى تتوالى عليها الضربات من الخارج والتفخيخ من الداخل، وأظن أن الدكتور السيد البدوى يدرك ذلك بالتأكيد أكثر منى ، فشل هذه اللجنة كما قال المهندس محمد سامى هى أن تكون أو لا تكون بلغة شكسبير، أن نكون أو لا نكون ليست اللجنة، اللجنة مفتاح وبوابة كل شيء فى مصر، تخيلوا إذا سقط هذا الدستور أو انفجرت هذه اللجنة بفعل ضربات خارجية أو تفخيخ داخلى تخيلوا بقية المشهد كيف ستكون عليه البلاد؟ أنا أظن أن الدكتور سيد مدرك لكل هذا وله بعض الحق فيما قال ، ولنا كل الحق فى أننا نؤكد على بقائه معنا، وهذا يرجعنى للموضوع الرئيسى وهو المتعلق بموضوع العمال والفلاحين، أنا أظن أن هذا الموضوع والأستاذ خالد يوسف ذكر ما حدث بالأمس وأنا شاهدت جزءاً من الحلقة ولكن الموضوع ليس الحلقة، الموضوع أن هذا التصويت وطريقة إعلان التصويت وهذا ما أصررت عليه أثناء اقتراحاتى بأن لا نعلن إلغاء بل نعلن ما سنكون عليه بالفعل النص انتقالى ، هذا الأمر سبب ردود أفعال شديدة السلبية وخصومنا المتربصين بخريطة الطريق وبثورة يونية كاملة يستخدمونه الآن استخداماً سيئاً للغاية، وهناك حملات موجودة فى أقاليم مصر الشمالية والجنوبية لتحريض الفلاحين تحديداً قبل العمال، من أجل أقناعهم بأن هذا الدستور آتى على خلاف مصالحهم، وأنه بعض ما قيل أمس مع الأستاذ خالد يوسف فى الحلقة يردد لعامة الناس أن الدكاترة ورؤساء الأحزاب والأفندية الموجودين فى القاهرة بلغة الرئيس السادات ، يدبرون لكم أمراً بليل وإن مصالحكم سوف تضيع، لا شك إن كل

الدفوع التى قدمت من الجانبين سواء الذين مع الإبقاء على النسبة بشكل دائم وإلغائها بشكل دائم كلها لها وجاهة لكن أيضاً الوجاهة الأهم الدستور ، الدستور قرار سياسيى وعندما خرج عبدالفتاح السيسى وزملائه يوم ٣ يولية ليضعوا خريطة الطريق والإخوة من حزب النور موجودون ، وهذا كان محل نقاش بينى وبين صديقى العزيز الأستاذ سامح عاشور فى أول جلسة، كان من الممكن أن يقولوا إلغاء الدستور وهو بالفعل ما نقوم به ، هو دستور جديد لكن كان للقوى السياسية والإخوة فى تمرد كانوا موجودون وكان لهم اقتراحاتهم والاقتراحات عدلت وفقاً لظرف سياسى وهو استجابة لحزب النور، وبالتالى الدستور ليس قراراً قانونياً والدليل على هذا أن هذه اللجنة لا تحوى من الفقهاء الدستورين غير عدد قليل يمكن أبرزهم السيد المقرر الدكتور جابر نصار وبالتالى كلنا لسنا رجال قانون ولا دستور، نحن رجال إما نقابات أو سياسة بمعنى أننا أبناء اللحظة وبالتالى الدستور يجب أن نضع فى اعتبارنا ونحن نضع مواده أنه ابن اللحظة وابن هذا الوطن ولو كان الأمر ليس سياسياً لاستعرنا دستوراً جاهزاً من أفضل الدساتير ، الفرنسى أو الأمريكى أو اليابانى وطبقناه لكن نجهد أنفسنا ثلاثة أشهر، الآن لكى نخرج شيئاً يتناسب مع مقوماتنا ، جزء من خطتنا النص المتعلق بالعمال والفلاحين لأنه جزء منا سواء سميناهم عمال وفلاحين سميناهم فقراء توجد فئة مستضعفة فى هذا البلد هذه الفئة الآن يحرض علينا البعض منها .وأنا أقول إن هذا أمر خطير من الناحية السياسية لأنه لو رجعنا مرة أخرى البداية كلامى لو لم يمر هذا الدستور كما قال زملائى بنسبة لائقة وأنا أقول بنسبة كاسحة تتجاوز كل ما تم قبل ذلك تعكس بالفعل عددياً ورقماً فى الصناديق ٣٠ يونية و٣ يولية ، إذا لم يحدث هكذا خزلنا، والهزيمة هنا ستكون أقصى مما يتصور أى أحد وأنا أتحدث على ما أظن بضمير الجميع ، لابد لكل منا أن يتجاوز أحياناً عن بعض أفكاره أو بعض تصوراته الإيديولوجية أو بعض أحلامه ليس هناك شىء سيحقق فى يوم وليلة كل ما نحلم به من مساواة وعدل لكل أبناء الوطن وتكافؤ الفرص يأتى فى أول دستور وإذا جاء فى أول دستور لن يأتى فى الإجراءات سيظل الفقير فقيراً والغنى غنياً والظالم ظالماً والمظلوم مظلوماً لسنوات، فلا نحلم إننا سوف نحقق دفعة واحدة بنصوص ما نحلم به لسنوات طويلة ماضية، التقدير والمواءمة السياسية فى بعض الأمور سيادة الرئيس ، ضرورية الآن وإلا سوف نضيع جهداً كبيراً وعظيماً ، وأنا أزعم أن هذا الدستور حتى اللحظة بكل ما فيه من اختلافات ، من أعظم وأروع ما كتب فى تاريخ البلد من دساتير ما عدا طبعاً

مصلحة الضرائب، فلا داعى أن نضيع جهدنا الذى هو أصلاً مقدم للناس ، هذا الدستور لن يوضع على رفوف المكتبات، الدستور سيذهب للناس إذا لم يكن هناك احساس ببعض النبض بلغة الفنان والوجدان نحن نضيع عملنا، ومن ذلك يا سيادة الرئيس إجرائياً أقترح الآن أن نناقش فى هذه الجلسة يمكن قبل ما آتى كنت تقترح هذا، موضوع النص الانتقالى والخاص بالعمال والفلاحين مع تحفظ بسيط لا يمكن أن نصل إلى نص انتقالى بدون نظام انتخابى أمر مستحيل من الناحية الفنية لأنه لو قلنا ٢٠ أو ٣٠ أو ٤٠ أو ٥٠ أى نسب تقل عن الـ ٥٠٪ معناه أننا اتخذنا قراراً بنظام القوائم، أية نسبة أقل من الـ ٥٠٪، معناها اتخذنا قراراً مسبقاً بنظام القوائم أية نسبة لأية فئة أقل من الـ ٥٠٪ معناه ، اتخذنا قراراً مسبقاً ونهائياً بنظام القوائم أياً كان شكلها وبالتالى هذا كان بداية كلامى أمس إننا يجب أن نربط الاثنين واعاود الحديث مرة أخرى لابد أن نتحدث فى النظام الانتخابى مع أية نسب نقترحها جميعاً ، وربما هذا يعيد للدكتور السيد البدوى ما أحتج عليه وغضب منه وهو أن اللجنة تعود سيدة قراراها فى هذا القرار المركزى كما كانت سيدة قراراها فى أشياء أخطر من هذا، أخطر من النظام الانتخابى كان سيد قراراه، فليس هناك مشكلة أننا نكون أيضاً سيد قرارنا فى هذا الموضوع بما فيه، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الدكتور محمد غنيم:

مع اختلافى الإيديولوجى الكبير مع الدكتور السيد، وخصوصاً فى موضوع الضرائب لكن أنا أرى أن موقفه فيه نوع من المنطقية ، أنا أعتقد أنه أمس وأول أمس القرارات اتخذت بنوع من التسرع وإعلان قضية الفلاحين والعمال كان حاداً دون الإشارة إلى أنه ستكون لهم مادة فى الأحكام الانتقالية، هذه الصورة نقلت مباشرة وحضرتك كررتها مرتين حتى فى اجتماع الجماعة الاقتصاديين ، هذا كله نقل للصحافة فيحدث رد فعل بهذا الشكل، أيضاً أمس كنت أقول إننا نرى ما هو رأى الناس عددياً ما إذا كان فردياً أم غير فردى أو كذا ، ثم إذا لم لا يكن من الممكن الاتفاق إطلاقاً ، إذن نحول الموضوع للمشرع القانونى، وهذه النقطة لم تطرح إلا بعد خمسة ساعات ونصف الساعة من المناقشة ، وكان ذلك نحن كنا نرى فقط استطلاع رأى وهناك بعض الاقتراحات الجيدة ، واليوم إذا كنا سوف نناقش النسب أعتقد سيكون نوعاً من تجربة العدم ، إذا لم نكن نربط نسباً بنظام انتخابى لن نستطيع أن نضع نسباً، يعنى

فى الفردى كيف سوف نفعلها للأقباط وللشباب والنساء والفلاحين والعمال لن تنضبط، فإذا كنا لن نربط هذا بنظام انتخابى فليس هناك داعى أبداً أن نتحدث عن نسب، لكى لا نضيع وقت للساعة ٩ ليلاً.

السيدة الدكتورة هدى الصدة(مقرر لجنة الحقوق والحريات):

شكراً على الكلمة، يا سيادة الرئيس، نحن اليوم متفقون إننا نناقش وهذا منذ أمس مادة تقدمت بها تتحدث عن إننا نلزم المشرع فى الدورة البرلمانية عندما يشرع أو يكتب نظام الانتخابات للدورة البرلمانية القادمة وهى مادة انتقالية يأخذ فى الاعتبار نسب معينة أنا اقترحت ٢٠٪ للنساء، ١٠٪ للأقباط، ٢٠٪ عمال وفلاحين وأريد أن أخذ خمسة دقائق أشرح لماذا؟ أولاً أحب أن أقول بعض الأشياء فى البداية لا علاقة بين هذه المناقشة وموضوع الانتخابات إذا سمحتم لى أى نظام انتخابى يستطيع أن يحقق نسباً بطريقة ما، لا نريد أن نقوم بهذا الربط لأن هذا الربط غير صحيح وأنا تناقشت مع كثيرين جداً متخصصين فى موضوع الانتخابات نحن من الممكن أن نحقق هذه النسب حتى لو الانتخابات فردية تماماً فأنا أريد أن أوضح لحضراتكم أن الناس فى الدنيا تتفق على شكل البرلمان، نحن نريد البرلمان ما هو شكله ، ثم نبحث عن الطريقة التى تحقق هذا فهذه نقطة هامة ونحن نريد أن نحاول أن نتحرر من تراث الانتخابات فى مصر ونفكر بشكل مختلف، وهذه نقطة أحب أن أضعها أمامكم وأتمنى من الأستاذ ضياء يسمع الذى أريد أن أقوله، فأنا فقط أريد أن أقول لحضراتكم أن فكرة أية نسبة أو النسب لها علاقة مباشرة بالقائمة هذه فكرة غير صحيحة وجدلية من الممكن أن نتناقش فيها.

النقطة الثانية التى أحب أن أتحدث فيها، لماذا اقترحت هذه النسب؟ أنا أرى أننا نريد أن نرى برلماناً يمثل الناس أنا لا أريد برلماناً مثل برلمان ٢٠١٢ وليس برلمانات مثل زمان ، بصراحة نريد برلمانات تعبر بالفعل عن الناس، كيف هذا ونعمله بأية طريقة ؟ هناك قطاعات من المجتمع هناك تمييز ضدها ، وهناك دول كثيرة جداً لجأت لنظم محددة وهو نظام سنطلق عليه التمييز الإيجابى أو التمثيل النسبى نلجأ لإجراءات معينة عبارة عن تدابير تتخذها الدول لتصحيح أوضاع قائمة عندها ، ما هى المشاكل التى توجد عندنا، نحن عندنا تمييز على فئات معينة فى المجتمع أنا سوف أبدأ بالأقباط السؤال هل هناك تمييز ضد الأقباط فى مصر؟

نعم يوجد تمييز ضد الأقباط فـــى مصـــر، ومن يقول غير هذا يدفن رأسه فى الرمل، ولازم نواجه مشاكلنا ونحن فى هذا الدستور نحاول أن نواجه مشاكلنا بعد ٢٥ يناير نواجه مشاكلنا . لماذا قامت ثورة لأنه عندنا مشاكل، وأول شيء قمنا به صححنا الوضع المشين جداً الذى كان يمنع بناء كنائس هذا شيء جيد، .

عملنا مادة تجرم التمييز هذا شيء جيد لكن يبقى أشياء، عندنا الثقافة فى المجتمع تمييز ضد الأقباط، فالأقباط من الصعب جداً أنهم ينجحوا فى الانتخابات والاستثناءات هى الموجودة، مثل النساء بالضبط لكنى سوف آتى للنساء بعد ذلك، كيف نصلح هذا الوضع بأى طريقة ؟ ننتظر ٥٠ سنة لحين ما ثقافة المجتمع التى تميز ضد الأقباط تتغير أم نأخذ إجراءات حالاً لكى نسرع بهذا التغيير؟ الثقافة : نحن لدينا كذا مشكلة : أولاً مشكلة حديثة ، هناك تحريض ضد المسيحيين وهذا لا نريد أن ننكره، لكن هناك تراث طويل فى فشل الدولة المصرية فى التعامل مع مشاكلها، نحن تاريخياً نتعامل مع مشكلة الأقباط بطريقة عرفية غير قانونية مجحفة لكل الأطراف عندنا مؤتمرات احتفالية يأتى شيخ الأزهر والبابا مع احترامى للجميع ، وهذا هو علاج المشكلة، هل المشكلة حلت بهذه الطريقة؟ لم تحل، المشكلة تفاقمت ونحن وصلنا لمرحلة إننا نهدد فعلاً أنه من الممكن للناس التى تريد أن تخرب فى مصر أن تشعل نار فتنة طائفية وأنا أقول فتنة طائفية وأنا أعرف ماذا أقول.

كيف نمنع هذا ؟ نعالج الاوضاع غير الصحيحة وإذا دفنا رأسنا فى الرمل لن نعالج هذه المشكلة ، وسنترك فرصة للناس أن تنبش فى هذه المسألة وهذا شيء أرى أنه من مسئوليتنا أننا نتصدى له. بالأمس الدكتور سعد قال هذا يقسم المجتمع ويخلق فكرة الطائفية هذا غير صحيح، البلدان التى تواجه مشاكلها لا تحدث فيها فتنة طائفية، البلدان التى تدفن رأسها فى الرمل هى التى تحدث فيها فتنة طائفية وتحصل بها مصائب، والتاريخ يقول لنا هذه الأمور، إذن اقتراحى بالتحديد بالنسبة للأقباط إننا يكون هناك تخصيص نسبة تمثيلية وأن الاقتراح ١٠٪ ممكن نتناقش فى النسب، وهذا شيء مهم جداً فى هذا الدستور، وإذا سمحتم لى أن أدخل على موضوع المرأة، ٢٠٪ أنا أعتذر مقدماً لكل زميلاتى وزملاء الكفاح ورأينا إنه يجب أن يكون فيه ٣٠٪ على الأقل ولكن مراعاة للظروف وفكرة أن هذه خطوة أولى أقترح الـــ٢٠٪، ولكن ٢٠٪ هو اقتراح أتخيل إنه بداية جيدة هذا معناه أنه فى البرلمان سيكون هناك ١٠٠

سيدة فقط وهذا ليس رقماً كبيراً، وطبعاً أنا قلت هذا الكلام قبل ذلك ، هناك ١٠٠ دولة تتبع التمييز الإيجابى لصالح النساء، هم نصف المجتمع ونحن لسنا بدعة فى العالم كل البلدان التى فعلاً كانت جادة لكى تدمج النساء فى الحياة السياسية لجأت للكوتة هذه أشياء قلناها كلها قبل ذلك وأتخيل أنه آن الأوان وعيب علينا وحتى فى المنطقة العربية والإسلامية أننا لا يكون عندنا نساء فى البرلمان يعنى كل البلدان الإسلامية الآن ليس كلها طبعاً ولكن كثيراً منها حلوا هذه المشكلة بنظام الكوتة لا توجد طريقة أخرى غير فكرة التمييز الإيجابى.

أخيراً، موضوع العمال والفلاحين أنا صراحة أرى أن هذه هى المواءمة السياسية التى أتقدم بها لحضراتكم.

أحب أن أركز على نقطة التمييز الإيجابى ليس حقاً ولكنه وسيلة لتحقيق المساواة وبالتالى لن أتحدث عن أن هذا استحقاق تاريخى ولا حق تاريخى هذا غير صحيح، صحيح هذه النسبة لم تحقق أى شىء فى الفترة الماضية ولكن هذا لأسباب سياسية كثيرة ولا يوجد أحد حقق أى حقوق سياسية فى الفترة الأخيرة، ٢٠٪ أرى أنها نسبة معقولة فى أن نتدرج فى إلغاء هذه النسبة لكى لا يشعر الناس أن كل شىء أخذ منها، فأنا أرى أن هذا شىء معقول بصراحة، ولكن كما قال آخرون قبل ذلك فعلاً لا يوجد بلد فى الدنيا تعمل نسبة العمال والفلاحين، هذه بدعة مصرية ولكن أرى للمواءمة السياسية إننا ننص على هذا فى مادة انتقالية لدورة واحدة لكى يكون الموضوع بالتدرج، وشكراً.

السيد الدكتور محمد أبو الغار:

أنا فى الحقيقة كنت أريد الكلمة فى وقت حديث الدكتور السيد البدوى فى الأول وكنت أريد أن ابعث له بتحية وأقول له أن اليوم صباحاً الأستاذ عمرو موسى رئيس الجلسة فى مكتبه ثم هنا، أنا وجهت له انتقاداً على طريقة إدارة الجلسة أمس وتقبله بصدر شديد الرحابة على أننا جلسنا (٥) ساعات نتناقش فردى أم مشترك أم قائمة وفى الآخر صوتنا على موضوع لم يناقش فى ٥ دقائق وتركنا الموضوع للرئاسة وبعد ذلك حدثت اقتراحات كان فيها الدكتور جابر أن يبعث بجواب لرئيس الجمهورية بملخص المناقشات وكجزء من المواد التى تم التصويت فيها العشرين مادة التى تم التصويت فيها وسيتم مناقشتها مرة أخرى من ضمنها هذه المادة، وأنا أقول للدكتور السيد إنه جالس على كرسى

مصطفى النحاس ومصطفى النحاس لا ينسحب ولا يفعل هكذا، ومصطفى النحاس غالى علينا جداً فنرجوك إنك تستمر معنا . بالنسبة لاقتراح الدكتورة هدى الصدة فأنا أؤيد الاقتراح بمنتهى الشدة إننا فعلاً نريد أن نقوم بنقلة نوعية فى مصر، الاقتراح فى مجمله جيد ممكن تعملوا له أى شيء ، إنما فكرة إننا نعطى حقوقاً للنساء أو نعطى حقوقاً للأقباط ونحل مشكلة العمال المرحلية فكرة جيدة جداً وأنا أؤيدها.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

شكراً للدكتور أبو الغار وأنا أرحب بالنقد، وإن كنت لا أتفق أحياناً مع منطق النقد الذى يوجه وأراه مخطئاً ، ولكن ليس هذا هو الوقت الذى نتحدث فيه ، سنتحدث بعد ذلك فى هذا الكلام.

السيد الدكتور خيرى عبدالدايم:

يا سيادة الرئيس أنا فقط شعرت أننا خرجنا خارج الموضوع فى الجزء الأول والعملية أصبحت شخصية ونستسمح الدكتور السيد أن يجلس ونأخذ دروساً من سعد زغلول ومصطفى النحاس وهكذا وتركنا الموضوع الأساسى . لماذا هذا هو الموضوع الذى يجب أن يناقش الجزء الثانى من المناقشة انتحى ناحية الموضوعية واتفقنا الآن، أرجو أن أكون متفهما إن هذه المادة سوف تعاد للتصويت مع المواد العشرين وهى المادة الخاصة بعدم تقرير نظام انتخابى وإرسال الموضوع لرئاسة الجمهورية.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

ليس عندى مانع أن تكون من ضمن الـ ٢٠ مادة ، وتصبح ٢١ أو ٢٢ لما لا، ما الذى يمنع هذا القرار ليس إعادة التصويت وإنما إعادة مناقشتها من ضمن المواد التى تحتاج إلى مراجعة فقط.

السيد الدكتور خيرى عبدالدايم:

هنا نقطة نظام وهو إنه ذكر سيادة المقرر أنه توجد دعاوى أو اعتراضات على اللجنة خاصة بالمدة الزمنية التى تأخذها ألا وهى ٦٠ يوما ، نحن أخذنا بتعريف الستين يوم عمل وهذا حقنا . أعتقد هذا وهذا حق معقول على أساس أننا لا نعمل فى الأعياد والإجازات ولا نعمل يومى الجمعة والسبت

إذا نحن عملنا جمعة وسبت الستين يوماً سوف تقل سيكون هناك جدل حول الستين يوماً ، فأنا أرجو أن نؤجل العمل الجمعة والسبت ونطيل العمل فى أيام الأسبوع.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

أنا لا أسمع ماذا يقول، كرر كلامك يا دكتور خيرى، لكى نفهم ما هو توجيهك بالضبط أنت تريد أن تثير مرة أخرى موضوع ٦٠ يوماً عمل و٦٠الــ يوماً، تريد أننا طالما عملنا يوم السبت أن نخصمه.

السيد الدكتور خيرى عبدالدايم:

أنا لا أريد أن نعمل يومى الجمعة أو السبت خوفاً من ...أنا أسأل.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

أنا سوف أرد عليك أقول لك لن أعطى الكلمة للدكتور لأنه تحدث قبل ذلك وشرح الموقف فى الصباح نحن إذا انشغلنا بمثل هذه الأمور نكون قد دخلنا فى عملية شهور.

لأننا لا يوجد لدينا وقت أن نقول عندنا وقت ونشتغل أم لا، طبعاً أخذنا موقفاً وقررنا أن الستين يوم عمل لا يحقق أى شىء هذا موضوع آخر إنما المستشارين القانونين وأساتذة القانون الدستورى واللجان ولجنة الخبراء الكل قالوا أن الدعاوى المرفوعة من قبيل الدعاوى الكيدية أرجو أن نتوقف عن هذا يا دكتور خيرى ليس عندنا وقت نتحدث فى ٦٠ يوماً ولا ٩٠ يوماً نحن فى حاجة لكل دقيقة ومن ثم أنا أبلغكم وربما أكون من باب اللياقة أستأذنكم أننى سوف اعتبره خارج عن النظام من يتحدث فى موضوع الــ ٦٠ يوماً ، هذا موضوع غير متناول معروض على المحكمة نحن الآن نتحدث فى مواد، نتحدث فى مواد خطيرة جداً، فأرجو أن نتوقف عن هذا الموضوع وأرجو الا يناقش موضوع الــ ٦٠ يوماً خارج إطار المناقشة هذا يترك كل من يريد المكايدة وإضاعة الوقت، وأنا فى الحقيقة مع احترامى للدكتور خيرى عبدالدايم يجعلنى أعتقد أنه يخوض فى هذا من منطلق حسن النية وأرجوه أن يتوقف عن إثارة هذا الموضوع، هذا الموضوع يا كمال بك لن يطرح ثانياً نحن نتحدث فى نص الدكتورة هدى الصدة.

السيد الدكتور سعد الدين الهلالى:

شكراً سيادة الرئيس.

لكن فى البداية أود أن أسجل الشكر والإجلال للدكتور السيد البدوى على روحه الكريمة الوطنية، المقترح المقدم هو فى الحقيقة كان استكمال لمقترح قدمه الأستاذ ممدوح عن الفلاحين عندما قال نسبة ٥٠٪ لدورة واحدة، وكان المنطق عند التصويت أن يكون بين مقترحين المقترح الأول عدم النسبة مطلقاً، المقترح الثانى النسبة لدورة واحدة ولكن أخذ التصويت المقترح الأول، أن يأخذ التصويت على المقترح الثانى وكان هذا بغرض أن تقدم هذه المادة الانتقالية لكى تضم مع العمال والفلاحين نسبة أخرى للمرأة ونسبة أخرى للإخوة الأقباط . أنا فى الحقيقة أود أن أقول أن نسبة العمال والفلاحين حق مكتسب منذ ٥٠ سنة فمن المنطق أن نوافق على مده انتقالية لمدة دورة أو دورتين هذا أمر منطقى جداً بالحق المكتسب استمر ٥٠ سنة، أما إضافة المرأة وإضافة الأقباط فهو تأسيس جديد وليس مراعاة لحق مكتسب ، وعلى التسليم بأنه فى الامكان أن نضم المرأة من أجل التمكين فإن المرأة مصرية منها القبطية ومنها المسلمة أما إضافة أى قيد يجعل الدستور فى ناحية طائفية أخشى ما أخشاه أن نكون مثل العراق أو مثل لبنان تأسيس أى لفظ طائفى يدخل فى الدستور، لأول مرة فى تاريخ مصر منذ سنة ٢٣ إلى ٢٠١٢ ونجح اسلافنا فى تخطى عقبة الفتنة الطائفية ومحاولة التغلب عليها بالثقافة ومحاولة التغلب عليها بالعلم والإعلام وغير ذلك من وسائل تمكينية أخرى يمكن أن تكون بقانون ولا تكون فى دستور وثيقة رسمية والحقيقة إذا ذكرنا وكان هناك تعاطف وأنا أول المتعاطفين مع الإخوة الأقباط وأشعر أن لهم حقاً ولابد أن يحصلوا عليه ، ولكن كيف يحصلوا عليه لابد أن ننأى بمصر عن الفتنة الطائفية فى المستقبل ونسبة الـ ١٠٪ ليست منحة للأقباط فلابد فى حال احتدام النقاش والاصرار على ذكر النسبة فلابد من الانتقال إلى الجهاز المركزى للإحصاء لمعرفة العدد الحقيقى احتمال يكونون ١٥ أو ٢٠٪ لهم الحق الكامل لا يصح أن يتنازعوا على هذا الحق وإن كان أقل من ذلك، فالعبرة إذن للجهاز المركزى للإحصاء نحن لا نمنح وإنما نعطى حقاً، ومع كل ذلك فأنا أذكر واحداً على أخر لحظة على أنه لابد أن نسن دستورنا على ألا يؤسس فكرة الطائفية الدينية المقيتة ، ولو قلنا حتى ٥ أو ١٠ أو ١٥٪ سيحدث فى مصر وسيقال

كفاية عليهم نسبتهم ، إياكم أن تصوتوا لواحد نزل فى الـ٩٠٪ من الأقباط وستكون حرباً دينية فى الأرض بدلاً من أن نجعل الحياة علمية ومشرقة فى المستقبل نعود إلى وحل العراق وإلى وحل لبنان التى سار لها أكثر من ثلاثين عقداً وهى عاجزة عن أن تسير للأمام لماذا؟ لأن الفتنة الطائفية دخلت فى دستورها وسار هذا رئيس مجلس وزراء مسلم أو مسيحى ورئيس الجمهورية مسيحى ورئيس الوزراء مسلم وإلى أخره من القسمة، هذه القسمة أدت إلى حياة لبنان، نحن مصر أم العرب يجب أن نتخطى وأن نمكن الأقباط من حقهم بحكم اسلامنا الذى يعطى للآخر حقه قبل النفس، وشكراً.

السيد الأستاذ ممدوح حمادة:

بسم الله الرحمن الرحيم

سيادة الرئيس الذى أكن له كل احترام وتقدير ما تعرضت له بالأمس وصباح اليوم بسبب تصريحات أو مفهوم تصريح كتبه الإعلام بالنسبة لى، بالأمس تعرضت أسرتى وأخواتى إلى مشاجرة وكان فيها استخدام سلاح نارى ولولا العقلاء من الموجودين والجيران كان لا يحمد عقباه أحد اليوم لم أتمكن أن أدخل عملى لإمضاء شيكات أوردها لحساب الإدارة العامة للتقاوى لكى نشترى تقاوى قمح للفلاحين وتعرضت بسبب التصريحات التى لم تكن عن لسانى وحرفت وكتبت فى أحد الجرائد الجمهورية والدستور كما قال الدكتور أحمد خيرى لا يمس إطلاقاً وعندما ما ذكرت أمس أننى اجتمعت باللجنة العامة لاستصلاح الأراضى وذلك من أجل الانسحاب من هذه اللجنة ، فكان الرد يجب عدم الانسحاب وإذا أصرت اللجنة على إلغاء الـ٥٠٪ للعمال والفلاحين، يجب عدم وجود أى (كوتة) أبداً، وإن كانت هناك كوتة فسوف نتمسك نحن أيضاً بالـ٥٠٪ للعمال والفلاحين، وهذا هو ما ذكرته بالأمس، وكان يجب أن يخرج التصريح من هذه اللجنة وبهذا الأسلوب، ولكن أن يخرج الحديث بأن ممدوح حمادة قال إنه موافق على إلغاء نسبة الـ٥٠٪ للعمال والفلاحين، لذا فإن هذا الحديث أثار مشاكل كبيرة وهذه النقطة الأولى.

بالنسبة للمشروع الذى قدمته الدكتورة هدى الآن، نحن كنا نتحدث على إلغاء نسب، واليوم أدخلت علينا النسب مرة أخرى ومن هذا المنطلق فنحن نصر ونؤكد على نسبة الـ٥٠٪ للعمال

والفلاحين وتبقى كما هى، بل كنا نريد الإبقاء على هذه النسبة لمدة دورة قادمة، والذى يستأجر من مالك الشقة منذ ٥٠ سنة وعندما يريد أن ينهى عقده يتم إبلاغ الساكن، حتى الساكن بعقد جديد للإيجار ولو لمدة شهرين فأيضاً يتم إبلاغ الساكن بأنه سوف ينهى عقده الشهر القادم، والقانون يشير إلى ذلك، واليوم تأخذ النسبة الخاصة بى، ثم تخترع نسب من الـ٥٠٪ وتخفض النسبة الخاصة بى إلى ٢٠٪ و٢٠٪ للمرأة و١٠٪... و٣٠٪...، لذا يجب عدم وجود هذه النسب التى سوف تتسبب فى وقوع الفتن مثلما قال الدكتور سعد الهلالى وتبقى الـ٥٠٪ للعمال والفلاحين لمدة دورة ثم يتم بعد ذلك التعديل من خلال البرلمانات القادمة وذلك يكون من خلال التشريع، وبهذا تستطيع أن تضع النظام الفردى وذلك يكون من خلال الـ٥٠٪، وكان فى السابق القانون يشير على ألا يقل على الـ٥٠٪ وكان من الممكن أن أصل إلى الـ٧٠٪ و٨٠٪ أو ٩٠٪ وعندما نقول اليوم الـ٥٠٪ بهذا تكون ضمنت بأن يأتى عضو فئات وعضو عمال أو فلاحين، وبهذا سوف نجد الـ٥٠٪ التى تريد منهم التشريع لمدة دورة أخرى ،وبهذا سوف تكون تحملتهم دورة لذا يجب أن تصبروا علينا دورة قادمة ولكن أن أتعرض شخصياً لهذا الهجوم وقد رفضنا أن ننسحب من اللجنة ورفضنا أن نظهر على القنوات، (أقسم بالله العظيم) بأن برنامج العاشرة مساءً أرسل لى سيارة بالأمس إلى المنزل ورفضت الذهاب، وأيضاً قناة صدى البلد أرسلت لى أيضاً ولم أذهب للبرنامج وأقول شيئاً خطأ، واليوم أكن كل الاحترام وأدبى إلى رئيس اللجنة الذى غضب منى بسبب أى تصريح، وأنت تستاهل لكى تكون رئيس لجنة الخمسين ورئيس الجمهورية ،وتكون أيضاً رئيساً للعالم كله، وهذا الكلام ليس من أجل أننى تعرفت عليك فى اللجنة وأنت تعلم ذلك جيداً ولكن تم اختيارك رئيساً لنا، وهذا كله من خلال الإحساس الذى دار بداخلى أمس وصباحاً وكان واجب علينا أن أوضح هذا لأنه صدر منى إندفاعاً ، ولم أتهم اللجنة كلها بل أشرت إلى الشباب الموجودين باللجنة وعددهم من ٣ إلى ٤ أعضاء، ولكن باقى اللجنة متعاطفة معكم كعمال وفلاحين ولم أحرض الناس على اللجنة كلها، الشباب متعاف ويستطيع أن يدافع عن نفسه والـ٣ ، ٤ معهم فلوس ولكن باقى اللجنة (يروحوا فى داهية)، بل أنا قلت بأن رئيس اللجنة غير معنى بذلك وباقى اللجنة، وأنا لم أغلط فى أى عضو فى اللجنة، ومن أصغر عضو إلى أكبر عضو (على رأسى

من فوق) ولا أجرؤ ولا أدبى ولا تربيتى تسمح لى بأن أغلط فى أى عضو من اللجنة، بل من الممكن أن أغلط فى نفسى ولا أقوم بالغلط فى أى عضو من اللجنة، وأقول لسيادتك وللمرة المائة بأن مقامك كبير عندى وفوق رأسى، ولا أقصد أية كلمة من التى قلتها لى فى الصباح بحيث تكون إهانة لك، وأقول لزملائى يجب دراسة موضوع الـ٥٠٪ عمال وفلاحين فهناك البعض بدأ يدخل إليه القلق، وخصوصاً نحن كتعاونيين وفلاحين بدأ أيضاً يدخل إليهم القلق بجانب الأطراف والأخرى، ومظاهرات الأمس شدت انتباه الناس وبجانب مباراة كرة القدم وبعد ذلك سوف يعود الناس للبحث عن الـ٥٠٪ للعمال والفلاحين، وأنا قلتها وعلى الله، يجب ألا تستهتروا بالحرافيش، إياكم والحرافيش، ويجب عليكم أن تبتعدوا عن الحرافيش، فعندما تقوم الحرافيش يجب عليكم أن لا تستهتروا بهم، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً.

السيد الأستاذ محمد سلماوى (المتحدث الرسمى):

شكراً سيادة الرئيس.

نحن لدينا مضبطة وكلام مسئول يقال لذا يجب أن يكون هذا الكلام صحيحاً، كل ما قاله الأستاذ ممدوح حمادة صحيح وحدث بالفعل ، ولكن أن ينسب هذا لشخصى وبالاسم فهذا غير صحيح، وهذا مجافى للحقيقة ويجب ألا يقال ويسجل فى المضبطة، وما حدث أننى بالأمس أشدت بالأستاذ ممدوح حمادة والدكتور أحمد خيرى وقلت إنهما التزما بقرار اللجنة بعد أن عاد كل منهما إلى قواعده وجاء قائلاً أننا نلتزم وكان لكل منهما شرط لقبول هذا القرار، وسردت شرط لكل منهما أمام الصحافة ومشيداً بمواقفهما المسئولة، وبالفعل نشرت بعض الصحف هذا الكلام على لسانى، وإن كانت بعض الصحف أغفلت هذا الجزء وقالت فقط بأنهما قبلا قرار اللجنة وأغفلوا الشروط فهذا لا ينبغى أن يكون من قبيل النقد لأداء لمهمتى، هذا غير صحيح وغير مقبول، واليوم أتيت بعدد اثنين من الصحفيين أمام الأستاذ ممدوح حمادة وقلت لهما ألم أقل لكما بالأمس أن كل منهما كان له شرط فقالوا: نعم، ولذلك لم يكن يصح بعد ذلك أن يجىء ويقول الذى قاله اليوم بعد أن استمع إلى الصحفيين، وأن يسجل فى المضبطة أننى لم أقل أو لم أنقل ما حدث داخل اللجنة كما يجب، لقد نقلت ما دار بكل دقة، بل قلت أيضاً أن

الغالبية العظمى من أعضاء اللجنة ممن وافقوا على إلغاء هذه النسبة قرنوا هذه الموافقة بوجود نص انتقالى يضمن حقوق العمال والفلاحين فى الدورة القادمة، لذا أرجو حذف ما قيل فى حقى خطأ من المضبطة، وإن تم هذا فسوف أحذف ردى هذا أيضاً من المضبطة، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً.

السيد الدكتور محمد إبراهيم منصور:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيادة الرئيس.

بالنسبة لموضوع العمال والفلاحين كان واضحاً جداً عند طرح الموضوع -كما قال الدكتور سعد الدين الهلالى- بأن هناك مطلباً وكل من طلب موضوع العمال والفلاحين كان مطلبه واضحاً وهو وجود مرحلة انتقالية خاصة ٥٠٪ للعمال والفلاحين، وهذا الأمر لم يتم التصويت عليه حقيقة بل إن التصويت تم على خيارين وهما إلغاء مطلقاً أو إبقاء مطلقاً، والإلغاء مطلقاً كان يتضمن بديلاً، وهذا البديل لم يكن مطلب العمال والفلاحين، وهو بديل دمج، وفى داخل الـ ٥٠٪ نسب أخرى، وكان هذا الأمر واضحاً، وكانت إدارة التصويت فى ذلك الوقت وهذه الإدارة تم الاحتجاج عليها مع الاعتراض، وكان يوجد مطلب واضح جداً، ٥٠٪ عمال وفلاحين لدورة واحدة لأن هذا حق مكتسب منذ ٥٠ سنة ولا يمكن إذالته بجرة قلم، هذا وبنص الكلام، لكن التصويت تم على غير هذا، ولم يتم التصويت على مرحلة انتقالية خاصة للعمال والفلاحين، وإنما تم التصويت على إلغاء مطلق أو إبقاء مطلق وبالطبع نجد أن الإبقاء المطلق ليس أحد معه، وبالتالى لم يأخذ حقه فى التصويت وكان التصويت على إما: إلغاء المطلق أو إلغاء بشرطة، والإلغاء بشىء آخر ليس للـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين لمرحلة انتقالية وإنما لشىء آخر مجهول، ومن أجل هذا تم تجاوز هذه المسألة، ولذلك أنا أقول إنه لا يزال لهم مطلب وهو أن لهم حقاً فى أن يطالبوا بالتصويت على الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين وذلك لمرحلة انتقالية خالصة لهم، فهذه هى الجزئية الأولى من الكلمة.

الجزئية الثانية، وهى تتعلق بالكوتات، الكوتة يا جماعة والتمييز الإيجابى على أساس الجنس أو الدين فهذه سوف تؤدى إلى إشكالية غير مقبولة، الكوتة الإيجابية أو غيرها، لذا يجب أن تتركوا الشعب يختار من يشاء، وعوضوا من أردتم بطريقة أخرى إذا أردتم، أما أن يفرض على الشعب شيء من خلال هذه المرحلة الانتقالية فهذا موطن خطر سوف يؤدى إلى إشكاليات كما قال الدكتور سعد الدين الهلالى ذلك، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً .

السيد الدكتور كمال الهلباوى(نائب رئيس اللجنة):

شكراً سيادة الرئيس.

سوف أتحدث فى الموضوع الذى تحدثت بشأنه الدكتورة هدى، وأرجو من الأعضاء أن يستمعوا بدون محادثات جانبية، فلابد أن نكون ولو لمرة واحدة نموذجاً، أولاً بالنسبة لاقتراح الدكتورة هدى بخصوص البرنامج مقبول، وقابل للنقاش والتعديل والتطوير، إنما أشارت إلى نقطة مهمة أود أن أصححها لأنها قالت هذا أيضاً بأن النسب تجنب الوطن الفتنة الطائفية، لذا فأنا أقول لها وإن كان الأقباط كلهم ٦٠٠ برلمانى فإن الفتنة الطائفية لا تنتهى بذلك، الفتنة الطائفية موضوع آخر، لا علاقة له بعدد البرلمان أو بنسبة تمثيل الأقباط أو المسيحيين فى البرلمان، والكلام الذى قاله الدكتور عمرو الشوبكى أول أمس فى موضـــوع العمال والفلاحين، كان كلاماً جديراً بالتفكير والتقدير ودراسته، مهما قيل أن الـ٥٠٪ حق، وصحيح أنها كانت حق فى فترات معينة، مطلوبة لهذه الفترة وأدت واجبها، وأسيىء استخدام الفلاحين والعمال فى فترات معينة كما أسيىء إلى غيرهم من الناس فى هذا الأمر ، لذا أقول بأن الـ١٠٪ للمسيحيين نسبة مقبولة، ولكن ٢٠٪ للمرأة نسبة كبيرة يجب أن تقل لتصبح ١٠٪، وشـــــباب الثورة نحن هنا بسببهم، وأنا شخصـــــــياً هنا لأن هـــؤلاء قاموا بثورة وإلا كنت ما زلت فى المنفى، هـــؤلاء فعـــــلاً لهم فضل علينا جميعاً وإن كان بعض الناس الآن يتحدثون باسم الثورة وهم خارج إطار الثورة ١٠٠٪، فشباب الثورة أجدر الناس بالتمثيل فى البرلمان بكوتة لأن ليس لهم قدرة على دخول

الانتخابات ولا منازعة ولا منافسة ولا صرف أموال، لذا أنا أقترح على الأقل ١٠٪ أخرى لهم أو ٢٠ ٪، هؤلاء أمل المستقبل قيادة المستقبل، وعلينا تدريبهم وتمرينهم إذا استطعنا فعل هذا الأمر، العمال والفلاحون أتمنى أن يكونوا فى السنين التى مضت أبرزوا ما يناسب هذه النسب، وإنما الأمر ليس بكثرة العدد، وأنا أسف أن أقول إن الأمثال لدينا ليست فى صالح العدد، وإنما فى صالح القيمة وصالح الكفاءة وصالح القدرة على التمثيل، فمن الممكن أن فلاحا واحدا وعاملا واحدا مثل الدكتور أحمد خيرى أو ممدوح أو داغر يمثل الفلاحين تمثيلا عظيماً للعمال ، ومن الممكن أن تأتى بـــ ١٠٠ عامل وفلاح (بصمجية) وليس لهم قيمة فى المجتمع ولا فى الرأى ولا فى تطوير البلد ولا تنمية الوطن، ولدينا واحد مثل الفريق أول عبدالفتاح السيسى ليس مجرد وزير دفاع، إنما أصبح زعيماً للأمة والناس تغنى له وتطالب به، وتتمنى أن يحكم . ومنها كمل جميلك، فهناك نماذج والقيمة فى الفرد وفى عقله وحكمته وقدرته على التمثيل، ولذلك أقول يجب أن يكتفى فى العمال والفلاحين بنسبة ١٠٪، وأضيف إلى اقتراح الدكتورة هدى ، المصريين فى الخارج ١٠٪، وأضيف إليها المصريون فى الخارج ١٠ ملايين منهم ربما ٦ ملايين ناخب ويجب أن تكون لهم نسبة فى هذا الأمر كذلك. القرآن علمنا والديانات كلها علمتنا أن إبراهيم كان أمة ، وهو شخص واحد بل كان أمة كاملة، وكان العمال والفلاحون ممثلين وكان حق لهم فى الأيام الماضية وأدوا دورهم وانتهت القصة، وأنا لا أريد أن نرجع مرة أخرى بالعاطفة ، لكى نشكل برلمانا فئوياً لا يمثل طبيعة الشعب ويتيح الفرصة لمن لا يستطيع أن يطور البلد أو ينمى البلد أو يحافظ على الثورة أو يحقق أهداف الثورة، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً.

السيد الأستاذ محمد عبلة:

شكراً سيادة الرئيس.

يجب بالفعل أن نشاهد المشاكل والدستور لابد أن يراعى المشاكل التى يمر بها المجتمع، لأنه توجد متغيرات جديدة يمر بها المجتمع، وبالأمس شاهدنا شبابا مصريين حرقوا علم مصر فى ميدان التحرير،

وهؤلاء الشباب ليس فقط تم التغرير بهم ولا تم الضحك عليهم، بل هؤلاء الشباب لا يجدوا لهم دور فى المجتمع ولا يمثلون ولا يعملون، وكل هذا لابد أن يدفعنا ونحن نتحدث عن الدستور كيف نهيئ لهؤلاء الشباب المناخ لكى يعود إلى حضن الوطن، وتهيئة هذا المناخ لا يمكن أبداً أن يتم إلا إذا وجدوا أنفسهم من خلال دستورهم، لذا لابد أن يمثل الشباب فى دستور هذا البلد، ويجب أن ندفع إلى نسبة عادلة لكى تمكن شباب مصر أن يكون له دور فى المجتمع، ويجب ألا نضع رؤوسنا فى الرمال ونعلم أنه توجد مشاكل فى تمثيل المرأة فى البرلمان المصرى منذ عقود، وهذه بالفعل مشكلة حقيقية، وهذه المرأة لا يشترط أن تكون الدكتورة أو المتعلمة فقط بل يجب تمثيل المرأة بكل فئاتها (الفلاحة والعاملة)، ويوجد بالفعل مشكلة بالنسبة لتمثيل المرأة، لم تحدث مشكلة فى تمثيل العمال والفلاحين، لم تحدث، ولكن توجد مشكلة فى تمثيل الشباب والمرأة، وبالنسبة لمشكلة تمثيل الأقباط فهى مشكلة (كلاسيكية) ولا نستطيع حلها، هل تمثيل الأقباط سوف يفيدهم أم لا؟ وأنا أرى أن تمثيل الشباب هو المفيد فى هذا الموضوع، لذا أرجوكم أن نتخلى عن هذه المقولات التى لا تؤدى إلى شىء، ولا أحد يستطيع أن يقول بأن عدم تمثيل الأقباط سوف تزداد حدة الطائفية أو عند عدم الحديث بشأنهم سوف تزداد الطائفية، الطائفية معروفة، وأنت إذا غذيتها داخل المجتمع فسوف تنمو، أيضاً مشكلة الطائفية الأقباط نفسهم لديهم نفس مشاكل المصريين، هناك الفقر والجوع والبطالة، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً.

السيد الدكتور مجدى يعقوب(نائب رئيس اللجنة):

شكراً سيادة الرئيس.

مثلما تحدثت الدكتورة هدى، المجتمع المصرى فى رأيي مريض ، ومن المهم جداً بألا نضع رؤوسنا فى الرمال ونقول إنه لا توجد معضلة، المعضلة ظاهرة جداً، ونحن ليس لدينا تمثيل عادل للمرأة وقال هذا الدكتور كمال الهلباوى ، بأنه يجب أن نعالج هذا المرض، الأقباط والشباب والفلاحين أيضاً أمامهم معضلة أخرى، سوف أتحدث أولاً عن السيدات والأقباط والشباب، أى مجتمع لابد أن يكون له تمثيلاً عادلا لكل هذه الفئات، هذا لن يتم إلا بوجود تمييز إيجابى مثلما أشارت الدكتورة هدى،

هذه مسألة مهمة جداً، والعالم كله ينتقدنا، ومصر لن تتقدم إلا إذا كان لدينا سيدات فاضلات من كل المجتمع مثلما رأينا فى هذه اللجنة ويكون لدينا أقباط وكذلك شباب ممثلين ، وكل الناس تقول أين هذا الشباب الذى أشعل الثورة ولابد أن يكون لهم تمثيل، وذلك من خلال أحكام انتقالية لكى نظهر للناس بأننا نقوم بمعالجة المرض الخاص بنا ولا نترك المريض إلى الموت أو لكى تتدهور حالته.

الموضوع الثانى والخاص بالفلاحين يا سيادة الرئيس، مثلما قيل هذا الكلام بأنهم لم يستفيدوا خلال الخمسين عاما الماضية ، وكان من المهم أن يعلموا أن الاستفادة تكون من ناحية الاتحادات، هذا هو المعلوم فى كل أنحاء العالم، "اليونيانز" هى التى تخدم العمال والفلاحين، لكن لابد أن تكون لهم فى الفترة الانتقالية مثلما قالوا بأنه يجب أن تكون النسبة ٢٠٪ ، والـ٢٠٪ ، هذه تكون من خلال مدة انتقالية لكى يستطيعوا أن ينظموا أنفسهم فى المستقبل ويكون كل واحد (ون – ون) ، وإلا نكون نضع رؤوسنا فى الرمال ونترك المريض لكى يموت، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً، يبقى ثلاثة متحدثين.

السيد الأستاذ مسعد أبو فجر:

شكراً سيادة الرئيس.

أريد أن ألح بأنه علينا فى النظام الانتخابى القادم أن نفتح سياقات تتحرك من خلالها الأحزاب ومنظمات المجتمع المدنى، ولا يصح أن نقول لا توجد أحزاب وأن هذه الأحزاب ضعيفة وعلينا الاعتماد المطلق على النظام الفردى، علينا أن نعمل على فتح سياقات للأحزاب، وعلينا أن نتذكر أنه حين يفتح السياق السياسى للأحزاب أو حين فتح من قبل السياق السياسى للأحزاب ،كان لدينا حزب الوفد فى الأربعينيات بل وفى السبعينيات، وأعتقد أن حزب التجمع وليصحح لى هذه المعلومة الأستاذ حسين عبدالرازق بلغت عضويتهما –التجمع والوفد– بالآلاف حين فتح سياق صغير لحركة الأحزاب، وأؤكد بأن المجال السياسى إذا لم يملأ بالأحزاب ومنظمات المجتمع المدنى سوف يملأ بفئات أكثر بدائية ولا أريد أن أقول بدائية، من عشائر وتجمعات دعوية وجغرافية وهذا لن يكون له بديل سوى الطائفية بالمعنى

الدينى، وأنا حين أقول المعنى الدينى فأنا لا أقصد المصطلح المقدس، إنما أقصد الدينى بالمعنى القاموسى، أقصد الطائفى وليس الإسلام إطلاقاً، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً.

السيد الأستاذ حجاج آدول:

شكراً سيادة الرئيس.

بالأمس وافقت على إحالة مادة الانتخابات لرئاسة الجمهورية ، والسبب هو ضيق الوقت والعبء الثقيل الملقى على كواهلنا فى أيامنا القليلة القادمة، وبعد أن استمعت اليوم لمقترح الدكتورة هدى وعدداً من أراء الزملاء، لذا أرى تكوين لجنة من الزملاء الذين قدموا أفكاراً لوضع أسلوب للانتخابات تكون مهمتها وضع التصور المطلوب ثم عرضه علينا فى أقرب وقت ممكن، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً.

(صوت من القاعة يطلب استراحة عشر دقائق لتناول الطعام)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

نحن نستطيع أن نفهم ونسمع ونأكل فى وقت واحد.

السيد الدكتور محمد غنيم:

شكراً سيادة الرئيس.

أولاً ، يجب أن نصوت على أمر من الاثنين، لا تمثيل نسبى على الإطلاق أو هناك تمثيل نسبى.

ثانياً، وإذا كان هناك تمثيل نسبى هل الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين فقط أم سوف نأخذ تنويعات على لحن الدكتورة هدى، يكون لدينا تركيز على واحدة من الثلاث احتمالات (بدرى بدرى) بدلا من أن نأتى الساعة التاسعة ونجد أنفسنا لا نستطيع التركيز، ونحن علمنا بأنه إما هناك تمثيل نسبى على

الإطلاق أو تمثيل نسبى ٥٠٪ للفلاحين والعمال لمدة واحدة أو فى فترة انتقالية ويكون تمثيل فى إطار مقترح أو من خلال متنوعات مقترح الدكتورة هدى، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً.

أنت عومتها يا دكتور غنيم، وما هو اقتراحك المحدد وأن نصوت على ماذا؟ أن يكون هناك تمثيل نسبى أولا يكون، وبالأرقام، وسوف أقرأ بعض الأفكار وسوف نصوت قبلها.

(صوت من القاعة للدكتور غنيم، يكون هذا متدرج ، سلم – سلم لكى يكون ذهننا حاضر)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً، والآن ترفع الجلسة.

(انتهى الاجتماع الساعة الثانية ظهراً)

***

تم التصديق على مضبطة هذا الاجتماع .

مقرر لجنة مراجعة المضابط

الدكتور عبد الجليل مصطفى

رئيس لجنة الخمسين
ورئيس لجنة مراجعة المضابط

عمرو موسى